الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم الاقتصادية

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

دور استقلالية البنك المركزي في استهداف التضخم

- دراسة حالة الجزائر-

من إعداد:

- نعيمي حنان
- مسقم نور الهدى

تحت إشراف:

غربي حمزة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
غربي حمزة			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الكلمة الطيبة ثمرة النفس الزكية عملا بحديث المصطفي صلي الله عليه وسلم ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدي إليكم معروفا فكافئه فان لم تستطيعوا فادعوا له ﴾

فإننا أولا نحمد الله ونشكره علي انه وفقنا في هذا العمل المتواضع ،وسيره لنا الفضل والشكر في كل حين

- ونتقدم بخالص الشكر والامتنان إلي كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد وبالأخص الأستاذ المشرف "غربي حمزة" الذي فتح لنا باب فكره الواسع وغمرنا ولم يبخل علينا بنصائحه فجزاه الله كل خير

كما نتقدم بالشكر إلي جميع الأساتذة الكرام بقسم العلوم الاقتصادية والي كل من أتيحت لنا فرصة لذكرهم ،كذلك لننسى الأهل الذي دعمونا فجزآهم الله كل خير

والحمد لله وحده والصلاة والسلام علي من لا نبي بعده

إهـــــداء

إلى من أوصي بها الهادي ثلاثا وجعلا الجنة تحت قدميها ، إلي بسمة العمر ونبع الحنان أمي الغالية

إلي من تعب لارتاح وضحي لأتعلم ، إلى سندي في الحياة أبي الغالي

اسأل الله تعالي أن يطيل في عمرهما علي الطاعة وان يمنحهما الصحة والعافية وان يجعل عاقبتهما جنة عرضها السموات والأرض

إلي أشقائي ورفقائي في الحياة أخواتي وإخوتي

إلي رمز الوفاء والعطاء إلي من سقتاني من نبع حنانهما اللذان لم يفارقاني وغمرتاني بحبهما وعطفهما ودعواتهما صديقتاي هاجر وبسمة

إلي القلب الذي أحاطني بالرعاية والدعم ورافقني دروب الحياة خطيبي الغالي

إلي كل من علمني حرفا إلي كل الأساتذة في جميع الأطوار التعليمية

إلي من أحاطوني بمساعدتهم وحبهم ووقفوا بجانبي في كل الأوقات من قريب او بعيد

حنان نعمي

إهـــــــداء

إلى الينبوع الذي لا يمل من العطاء إلي من حاكت سعادتي بخيوط من قلبها

إلي والدتي الغالية

الي من سعي وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لا يبخل بشي من اجل دفعي في

طريق النجاح الذي علمني أن ارتقي بسلم الحياة بحكمة وصبر

إلى والدي الغالي

إلى من حبهم يجري في عروقي ويهج بذكراهم فؤادي

إلي أخواتي وأخي

إلي من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلي من تكاتفنا يد بيد

ونحن نقطف زهرة تعلمنا صديقاتي

أقول إلي من نادي الفؤاد شكرا لك وتحية من القلب إلي القلب وأقدم لك اسمي عبارات

الإخلاص والتقدير زوجي الغالي

إلى فلذة كبدي كتكوتتي ابنتي الغالية سجود نور اليقين

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من دروب وعبارات من اسمي واجلي عبارات

في العلم إلي من صاغوا لنا علمهم حروفا من فكرهم منارة تسير لنا سيرة العلم والنجاح الي

أساتذتي الكرام

نور الهدى مسقم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر	
اهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة	أ- ب
الفصل الاول: الاطار النظري للبنك المركزي و التضخم و استهدافه	
تمهيد	07
المبحث الاول: ماهية البنك المركزي	08
المطلب الاول: أساسيات البنك المركزي	08
الفرع الاول: نشأة و تعريف البنك المركزي	08
الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي	11
الفرع الثالث: اهداف البنك المركزي	12
المطلب الثاني: وظائف البنك المركزي	14
الفرع الاول: بنك الاصدار	14
الفرع الثاني: بنك البنوك	16
الفرع الثالث: بنك الدولة	16
المطلب الثالث : استقلالية البنك المركزي	17
الفرع الاول : تعريف استقلالية البنك المركزي	18
الفرع الثاني : معايير استقلالية البنك المركزي	19
الفرع الثالث : انواع استقلالية البنك المركزي	20
المبحث الثاني : ماهية التضخم	21
المطلب الاول : تعريف التضخم واسبابه	21
الفرع الاول : تعريف التضخم	21
الفرع الثاني : انواع التضخم	21
المطلب الثاني : تأثيرات التضخم واسبابه	22
الفرع الاول : تأثيرات التضخم	22
الفرع الثاني : اسباب التضخم	23

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للتضخم	25
الفرع الاول : النظرية النقدية الكلاسيكية	25
الفرع الثاني : النظرية الكينزية	27
الفرع الثالث : النظرية الحديثة المفسرة للتضخم	27
المبحث الثالث : سياسة استهداف التضخم	30
المطلب الاول : تعريف واسباب تطبيق سياسة استهداف التضخم	30
الفرع الاول : تعريف سياسة استهداف التضخم	30
الفرع الثاني : اسباب تطبيق سياسة استهداف التضخم	31
المطلب الثاني : تطور سياسة استهداف التضخم وادوات تطبيقها	33
الفرع الاول : تطور سياسة استهداف التضخم	34
الفرع الثاني : ادوات تطبيق سياسة استهداف التضخم	34
المطلب الثالث : شروط قيام سياسة استهداف التضخم وتقييمها	37
الفرع الاول : شروط قيام سياسة استهداف التضخم	37
الفرع الثاني : تقييم سياسة استهداف التضخم	38
خاتمة الفصل الاول	41
الفصل الثاني : تحليل واقع سياسة استهداف التضخم في الفترة 2001-2018 ومتطلبات تفعيلها في ظل استقلالية بنك الجزائر	
تمهيد	43
المبحث الاول : متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم	44
المطلب الاول : لمحة عن استهداف التضخم في الجزائر	44
المطلب الثاني : عوامل ودوافع انتهاج سياسة استهداف التضخم	46
المطلب الثالث : متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر	47
المبحث الثاني : واقع سياسة استهداف التضخم في ظل استقلالية بنك الجزائر-دراسة قياسية - الفترة ما بين 2001-2018	50
المطلب الاول : ادخال استهداف التضخم ضمن السياسة النقدية في الجزائر	50
المطلب الثاني : دراسة قياسية في الجزائر في الفترة 2001-2018	52
الفرع الاول : استقرار السلاسل الزمنية	52
الفرع الثاني : اشعة الانحدار الذاتي واختبار التكامل المشترك	56
المطلب الثالث : تقييم سياسة استهداف التضخم في الفترة 2001-2018 وصعوبات تطبيقها في المستقبل	59

الفرع الاول : تقييم سياسة استهداف التضخم في الفترة 2001-2018	59
الفرع الثاني : صعوبات التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم في المستقبل	62
خاتمة الفصل الثاني	65
خاتمة عامة	67
قائمة المراجع والمصادر	77

فهرس الجداول

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	اختبار ديكي –فولر الموسع لجذر الوحدة	**55**
02	اختبار فيليبس – بيرون لجذر الوحدة	**56**
03	نتائج اختبار الحدود	**57**
04	اختبار التكامل المشترك	**58**
05	العلاقة في المدي القصير	**58**
06	تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر	**60**

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

1- توطئة:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية حيث يصنف في اعلي النظام المصرفي ، ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي و المالي في أقطار العالم ، و تعتبر نشاطاته في غاية الأهمية و وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة ،كما يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة ويتمتع بالسيادة والاستقلال .

وتتجه معظم الدراسات الحديثة في أعمال البنوك المركزية على البحث في خلفية الصراع بين المنافع التي تعود من عند البنك المركزي في الضغوط السياسية من ناحية و بين مبدأ المساءلة أمام الرأي العام لأولئك المسئولين عن اتخاذ القرارات الهامة و الحساسة في ما يخص السياسات المختلفة للدولة من ناحية أخرى .

يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من المواضيع التي تحظى بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لاسيما المالية والمصرفية لأهمية دور البنك المركزي في عملية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يعتقد أنصار الرأي المنادي باستقلالية البنوك المركزية انه إذا كان البنك المركزي مستقلا وبعيدا عن ضغوط السياسة سوءا جانب الحكومة أو البرلمان فان السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في هذه الحالة سوف تؤدي الى انخفاض معدلات التضخم و تعمل على استقرار مستويات الأسعار وعليه فقد ركزت اغلب البنوك المركزية على مدى العقود القليلة الماضية على استقرار الأسعار بوصفه هدفها الوحيد و كان هذا التركيز سببا في سيادة فكرة "استهداف التضخم " باعتباره الإطار المفضل للسياسة النقدية .

2- إشكالية الدراسة :

لقد تم التطرق الى موضوع دور استقلالية البنك المركزي في استهداف التضخم نظرا لأهمية هذا الموضوع والظروف العامة التي يمر بها الاقتصاد الوطني والسياسة النقدية فان ذلك يفرض علينا طرح الإشكالية الآتية:

- ✓ **ما هو دور استقلالية بنك الجزائر في عملية تفعيل استهداف التضخم ؟**

وكوسيلة لمعالجة هذه الإشكالية، وبغرض إزالة الغموض عن مضمون ما أردنا معالجته من خلال الموضوع كان من الإلزام علينا أن نطرح بعض التساؤلات التي تعبر بشكل واضح عن المحاور الأساسية لبحثنا هي كالآتي :

- ✓ ما هي المعايير الدالة على استقلالية البنك المركزي ؟
- ✓ هل يمكن اعتبار سياسة التضخم فعالة في تحقيق الأسعار في المدى الطويل ؟
- ✓ ما هي أهم متطلبات سياسة استهداف التضخم على ضوء تجربة الجزائر ؟
- ✓ على ماذا يتوقف نجاح سياسة استهداف التضخم ؟

3- **الفرضيات :**

للإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا مجموعة من الفرضيات نوردها كالآتي :

- ✓ مدى انفراد البنك المركزي في وضع السياسة النقدية من أهم معايير استقلالية البنك المركزي.
- ✓ تمثل سياسة استهداف التضخم شكلا من أشكال السياسة النقدية التي تضع معدلات رقمية أو مدة للتضخم كاستهداف وسيطة لتحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل .
- ✓ يعتبر تحقيق الشفافية استقلالية البنك المركزي أهم شرط لتطبيق إستراتيجية استهداف التضخم .
- ✓ يتوقف نجاح سياسة استهداف التضخم على مدى وجود سياسة نقدية ذات كفاءة عالية .

4- **أهداف البحث :**

تهدف الدراسة الى بلوغ مجموعة من الأهداف المرتبطة باستقلالية البنك المركزي وكذا مرتبطة بسياسة استهداف التضخم يمكن الإشارة الى مجموعة من الأهداف :

- ✓ إماطة اللثام على كافة المفاهيم المرتبطة بالبنك المركزي والتضخم وسياسة استهدافه والمتمثلة أساسا في طرح مفهوم دقيق لها والإلمام بكافة شروط ومتطلبات تجسيدها على ارض الواقع .
- ✓ التطرق الى واقع استقلالية البنك المركزي ومدى قدرتها على احتواء التضخم .
- ✓ تقويم استقلالية بنك الجزائر واثارها علي فعالية السياسة النقدية في ضوء التوجهات الجديدة لها وفق قانون النقد والقرض .

5- أهمية البحث :

يستلهم هذا البحث من خلال حداثة الموضوع وكثر الجدال بين المختصين حول مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية وبالتالي تحقيق الاستقرار في الأسعار حيث يثار جدال كبير بين الاقتصاديين حول مدى فعالية ؛ استقلالية البنك المركزي في استهداف التضخم حيث انقسم الاقتصاديين الى فريقين: الأول يعتبر أن سياسة استهداف التضخم توفر نتائج جيدة بما فيه الكفاية حتى الآن فقد استطاعت البلدان في ظلها تحقيق معدلات التضخم منخفضة ومستقرة دون التضحية بالنمو الاقتصادي على نحو غير متناسب أو زعزعة استقرارها ،بالمقابل يؤكد الفريق الثاني أن الإستراتيجية لم يتم اختبارها في بيئة مضطربة كما أنها تحقق نتائج على مستوى التضخم والإنتاج وسعر الفائدة لكنها تؤدي الى نتائج معاكسة في كثير من البلدان التي تطبق نظام الصرف المرن .

6- دوافع اختيار الموضوع :

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها :

- ✓ قيمة وأهمية الموضوع علميا وعمليا .
- ✓ الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والإلمام قدر الإمكان بمختلف جوانبه والتعمق في دراسته.
- ✓ حداثة الموضوع وكثرة النقاش الدائر بين أوساط المختصين حول دور استقلالية البنك المركزي في استهداف التضخم .

7- منهج الدراسة :

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة فرضياتها سوف يتم إتباع المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصفي والتحليلي، من خلال عرض الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال استهداف التضخم والمستمدة من مصادر ثانوية وأولية متكاملة ،تمثلت الأولى في مختلف المراجع

ومقتنيات مكتبية، أما الثانية فهي جميع البيانات الصادرة عن البنك المركزي الهيئات الدولية كما تم الاعتماد علي المقالات والمجلات والمذكرات واستخدام شبكة الانترنت .

6- الدراسات السابقة:

في هذا المجال يمكننا استعراض الدراسات الآتية :

- ✓ الطاهر لطرش (2013) بعنوان: استراتيجية استهداف التضخم: الموضوع جزء من كتاب الاقتصاد النقدي والبنكي تطرق من خلاله الكاتب الى عناصر سياسة استهداف التضخم وشروط تطبيقها، آلية انتقال أثار السياسة النقدية وكيفية تقييم أداء السياسة ونجاعتها. ورغم ما ميز هذه الدراسة إلا أن ما يؤخذ عليها هو عدم الاستشهاد بأي تجربة دولية في هذا المجال .
- ✓ بوشرمة عبد الحميد وبوعاملي ياسين (2013):سياسة استهداف التضخم–دراسة تجارب بعض البلدان –الموضوع عبارة عن ورقة عمل قدمت الى الملتقى الوطني الثاني حول: التضخم في الجزائر.
- ✓ دراسة بلعزوز بن علي جامعة الشلف وطيبة عبد العزيز (جامعة الشلف) تحت عنوان السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 –2006)، هدفت الدراسة إلي مدي تقييم فعالية السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في مرحلة انتقالية إلي اقتصاد السوق، وخلصت الدراسة إلي انه لا تتوفر الشروط في الوقت الحالي لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر .

7- صعوبات الدراسة :

من أجل الإلمام بجميع جوانبه ،ومن جهة أخرى صعوبة الحصول على المعلومات خلال دراسة الحالة و هذا بحجة الأسرار المهنية و هذا ما يتنافى و بمبادئ الإفصاح و المصداقية .

8- **هيكل البحث :**

قصد الإلمام بمختلف تطلعات البحث ،سيتم تقسيمه الى فصلين تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تعرض أهم الاستنتاجات المتوصل إليها وتقدم التوصيات الضرورية، ويتضمن الفصل الأول الإطار النظري للبنك المركزي والتضخم وسياسة استهدافه متضمنة مفهوم استقلالية البنك المركزي وأهم معاييرها ومفهوم سياسة استهداف التضخم والأدوات اللازمة لتطبيق هذه السياسة بنجاح ليخصص الفصل الثاني للإطار التطبيقي لسياسة استهداف التضخم من خلال عرض تجربة الجزائر في مجال التطبيق الفعلي للسياسة قصد خدمة الدول التي تطوق الى تطبيق السياسة لاسيما العربية منها .

الفصل الأول

الإطار النظري للبنك المركزي والتضخم وسياسة استهدافه

تمهيد:

برز إلى مقدمة اهتمام الاقتصاديين موضوع استقلالية البنوك المركزية ، وأصبح من المواضيع الأساسية المطروحة علي الساحة المصرفية .

ويؤيد العديد من الاقتصاديين استقلالية البنك المركزي في مجال وضع السياسة النقدية مستندين إلي أن مصداقيتها وقدرتها علي تحقيق الهدف الخاص باستقرار الأسعار ،وسوف تكون أفضل إذا زادت درجة استقلالية البنك المركزي علي السلطة التنفيذية .

وذلك أن البنك التابع للحكومة ليمكنه الالتزام بطريقة ذات مصداقية بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار لان الأعوان الاقتصادية سوف تلاحظ في هذه الحالة عدم التناسق في تصريحاته وتصرفاته ومن ثم تفقد الثقة في إمكانية التزامه بتحقيق هذا الهدف .

وعليه سيتم التركيز في هذا الفصل علي المفاهيم العامة حول البنك المركزي واستقلاليته والتضخم وسياسات استهدافه خلال الثلاث المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية البنك المركزي

المبحث الثاني : ماهية التضخم

المبحث الثالث : سياسة استهداف التضخم

المبحث الأول: ماهية البنك المركزي:

تختلف البنوك المركزية عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية والنقدية الاخري سواء بالنظر لمفهومها أو لطبيعة الوظائف التي تقوم بها والأهداف التي تسعي لتحقيقها فالبنك المركزي مؤسسة عامة تسعي لتحقيق أهداف السياسة النقدية والاقتصادية للدولة وتعمل علي حفظ التوازنات المالية والنقدية التي تكفل الاستقرار والنمو الاقتصادي ويتضمن هذا المبحث مفهوم البنك المركزي ووظائفه وسنتناول فيه استقلالية البنك المركزي.

المطلب الأول: أساسيات البنك المركزي:

سنتطرق في هذا المطلب إلي نشأة البنك المركزي وتعريفه وخصائصه واهم أهدافه .

الفرع الأول: نشأة وتعريف البنك المركزي :

نشأة البنوك المركزية القديمة :

لم يجر تطوير منتظم وواضح لمسيرة البنوك المركزية ففي القديم تولي مصرف واحد موقع البنك المركزي، أما لأنه كان يتمتع بإصدار العملة لوحدة أو استحواذ علي الجزء الأكبر من عملية الإصدار أو لأنه كان بنك للحكومة ،وفي السابق لم يطلق علي هذه البنوك اسم بنوك مركزية كما هو عليه الحال ألان وكانت المهمة الرئيسية للبنوك المركزية هي الإشراف وتنظيم وإصدار النقود الورقية وتامين الاحتياجات المالية للدولة .

كان البنك المركزي السويدي هو أول مصرف مركزي أسس في عام 1668بهدف تقديم القروض للحكومة مقابل إعطاءه حق إصدار العملة وللغرض ذاته تم إنشاء بنك انكلترا عام ،1694'

وهو شركة خاصة نشأت بمرسوم ملكي لغرض منح التمويل لخزانة الملك في حربه مع لويس الرابع عشر وذلك مقابل منحه حق إصدار العملة وكان بنك انكلترا أول بنك له خبرة في فن الصيرفة المركزية. وأصبح بنك انكلترا محتكرا جزئيا لإصدار النقود في انكلترا فقد كان مسموحا للمؤسسات المصرفية المكونة من ستة أشخاص إصدار النقود الورقية ، وبموجب القانون الصادر عام 1833 _ أصبحت النقود الورقية الصادرة من قبل بنك انجلترا هي العملة القانونية الوحيدة ، وتم في عام 1844 وضع قيود علي إصدار النقود واتخذت الإجراءات لسحب هذه النقود ،لقد كان وظيفة الإصدار الجزئي

وظيفة بنك انجلترا كمصرف للحكومة ووكيلها هي وظائف مارسها البنك المذكور بشكل أفضل من البنوك[1] الأخرى وأصبحت سمة خاصة في حياته ،وقد اكتشفت البنوك في انجلترا حتى القرن 18 أن هناك فائدة للاحتفاظ بجزء من احتياجاتها لدى بنك انجلترا وذلك لتمتع أوراقه بالثقة و توسع حجم التداول حيث أصبح تدريجيا بنك الحكومة و أصبح قائما على احتياجات البنوك التجارية عندما انتشرت البنوك كشركات مساهمة عام 1826 كما أصبح قائما على احتياطات البلاد من الذهب و في عام 1845 زاد مركز بنك انجلترا عندما تبنى وظيفة تسوية المقاصة بين البنوك التجارية من خلال إجراء تسويات في حساباتها بين الجانب الدائن و المدين في بنك انجلترا .

كما استخدم بنك انجلترا سعر الفائدة كوسيلة للتأثير علي الائتمان البنوك التجارية وحل الأزمات المالية مما أعطي له سمعة واحترام من قبل البنوك الاخري .

نشأة البنوك المركزية الحديثة :

لم تكن هناك بنوك مركزية في بعض البلدان في بداية ق 20،فقد كان لكل بنك في الولايات المتحدة الحق في إصدار النقد مقابل ودائع بالسندات الحكومية ولم تعمل هذه البنوك كصيرفي للحكومة الأمريكية ،أو كوكيل لها أو كملجأ أخير للإقراض وقد كانت الأزمة المالية التي حدثت في أمريكا م 1907، سببا مهما في التحول من الصيرفة اللامركزية إلي الصيرفة المركزية لأمريكا عام1914 بإنشاء 12 مركزي احتياطي للتنسيق بين هذه البنوك مقره في واشنطن وتم منح هذه البنوك احتكارا جزئيا لإصدار النقود وأصبحت هذه البنوك كصيرفي للحكومة والقيم علي احتياطات البنوك التجارية والملجأ الأخير للإقراض في كل منطقة . وتقوم الحكومة الأمريكية بتعيين أعضاء مجلس الاحتياطي الاتحادي من قبل رئيس الجمهورية وتعيين ثلاثة من أصل تسعة مدراء لكل بنك إضافي يضمنهم الرئيس أما المدراء الباقون فيتم بالانتخاب من قبل البنوك التجارية التي أصبحت أعضاء في النظام ويمكن أن يكون هؤلاء مصرفيون ومتخصصون وثلاثة يمثلون القطاعات التجارية والصناعية والزراعية في المنطقة ،كما تم إنشاء بنك إفريقي والعديد من البنوك المركزية في البلدان المستقلة حديثا بما فيها البلدان العربية البنك العراقي ومؤسسة النقد السعودي والبنك المركزي الأردني ولذلك فان انتشار البنوك المركزية بهذه الصورة يعود إلي الحاجة لهذه البنوك كوفرة الاحتياطات الدولية والحاجة إلي إدارتها من قبل مؤسسة نقدية

[1]– أ–د هيل عجمي الجنابي ،النقود و المصارف و النظرية النقدية ،دار وائل للنشر و التوزيع ،ط2 ،عمان ،2013 ،ص181 .

والحاجة إلي مراقبة العملة والائتمان المصرفي وكمؤسسة لتحقيق التعاون مع الأنظمة المصرفية في البلدان الأخرى والبنوك المركزية في وظائفها تمارس نمطا يمثل اتجاها واحدا ولكن تختلف[1]

درجة استخدام الوسائل النقدية من قبل البنوك المركزية تبعا لمرحلة التطور الاقتصادي كل بلد ومدي تطور أسواقه النقدية والمالية وحالة المركز الخاص لميزان المدفوعات وميزانية الحكومة ، وهذه الوسائل النقدية التي يطبقها البنك المركزي كذلك يختلف تطبيقها من فترة لآخري تبعا للتغيير في الظروف الاقتصادية والتوجه الاقتصادي .

مفهوم البنك المركزي :

لم يجمع المصرفيون والمفكرون الاقتصاديون علي تعريف موحد للبنوك المركزية ،وذلك لاختلاف الأدوار التي تلعبها البنوك المركزية ،من دولة لآخري وقد اقتصرنا هنا علي تقديم أهمها و نذكرها فيما يلي :

يعرف البنك المركزي: بأنه المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود وترأس النظام المصرفي في كل دولة ،لذا فهو يشرف علي التسيير النقدي ويتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد علي اعتباره بنك البنوك أو بنك الحكومة حيث يعودون إليه عند حاجتهم للسيولة ويقوم هذا الأخير بإعادة تمويل المصارف عند الضرورة أما فيما يخص الجانب الحكومي فتحصل منه علي التسبيقات الضرورية في إطار القوانين والتشريعات السائدة ،وعلي الأساس يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض .[2]

البنك المركزي: هو مؤسسة مصرفية ،هدفها الرقابة علي كمية النقود واستعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية ،فهو إذا المؤسسة المختصة بالصرفة المركزية .

ونري أن جونسي قد عرف البنوك المركزية أنها البنك الذي يعتبر المقاصة هي العملة الرئيسية له " يتضح أن وظيفة إجراء التسويات بين حسابات البنوك هي الأساس لتعريف جونسي[3] في حين عرف **ديكوك** البنوك المركزية بأنها " البنك المركزي هو البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق اكبر منفعة للاقتصاد الوطني من خلال قيامه بوظائف متعددة كتقنين العملة ،

---

[1]–أ–د هيل عجمي الجنابي ، مرجع سابق ،ص 185–186 .

[2]– الطاهر لطرش ، مكانة السياسة النقدية و دورها في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،ديسمبر 2004 ،ص 328.

[3]– عبد المنعم السيد علي ،النقود و المصارف و الأسواق المالية ،عمان ، 2004 ، ص 61 .

والقيام بإدارة العمليات المالية الخاصة بالحكومة ، احتفاظه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية ،وإدارة احتياطات الدولة من العملات الأجنبية وقيامه بخدمة البنوك التجارية ،من خلال إعادة الخصم الأوراق التجارية وقيامه بدور المقرض للبنوك التجارية وانجاز أعمال المقاصة بين البنوك التجارية والقيام بالتنظيم والتحكم في الائتمان بما يتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني و تحقيق أهداف السياسة النقدية [1]. كما عرفت **فيرا** سميث البنوك المركزية بأنها " النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة علي إصدار النقد ،أكدت فيرا سميث في تعريفها علي وظيفة إصدار النقد أما **شاو** فقد ركز علي وظيفة البنك المركزي في كيفية التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه بتعريفه "هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه "

وجاء تعريف **سايرز** بان البنك المركزي " هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ علي عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة ، وبواسطة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية مما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة ، وهذا التعريف ركز علي وظيفة البنك المركزي كبنك الحكومة .[2]

الفرع الثاني : خصائص البنك المركزي :

يتمتع البنك المركزي بمجموعة من الخصائص المميزة له ،و التي تعكس دوره وأهميته في الاقتصاد الوطني ومن هذه الخصائص ما يلي :

- يقوم البنك المركزي بإصدار النقود القانونية وهي النقود المقبولة قبولا عاما وإبراء الديون وتتميز بسيولة تامة.

- يعتبر البنك المركزي المصدر الوحيد والمستقل والمشرف علي إصدار النقود وهذا لا يمنع من وجود فروع أخري للبنك المركزي في المدن المحلية تسهل من مهامه وتجعله أكثر دقة وتنظيما .

- لا يتعامل البنك المركزي مع الإفراد مباشرة ،فهو لا يقبل ودائع الأفراد ولا يمنح التسهيلات مقارنا بالبنوك التجارية .

---

[1]– سعيدان عمر ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي – دراسة حالة البنك المركزي الجزائري ، أطروحة دكتوراه ،معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،تخصص إدارة الأعمال ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،2009 ،ص 21 .

[2]–سعيدان عمر ،مرجع سابق ،ص 22 .

- يختلف هدف البنك المركزي عن هدف البنوك التجارية أو المشروعات الخاصة من حيث تحقيق الربح، فيتمثل هدفه في تحقيق مصلحة الاقتصاد القومي من خلال تنظيم تدفق الائتمان ومراقبته ، وكذلك إتباع السياسة النقدية وبالتالي فهو لا يضع ضمن أولوياته تحقيق الربح في تعاملاته .

- يقع البنك المركزي في قمة الجهاز المصرفي، وذلك لقدرته علي إصدار النقود والرقابة علي الائتمان من خلال الرقابة علي البنوك التجارية والتأثير في قدرتها علي خلق النقود .

- هناك علاقة وثيقة بين البنك المركزي والحكومة في كونه الموجه العام للاقتصاد .

- يعد البنك المركزي ملكا للدولة ومستشارها المالي ،لذلك يطلق عليه اسم بنك الدولة .[1]

- هناك علاقة وثيقة بين البنك المركزي والحكومة في كونه الوجه العام للاقتصاد

- يعد البنك المركزي ملكا للدولة ومستشارها المالي ،لذلك يطلق عليه اسم بنك الدولة .

الفرع الثالث :أهداف البنك المركزي :

يمكن تقسيم الأدوار والأهداف التي يقوم بها البنك المركزي في خدمة الاقتصاد الوطني الى مجموعتان رئيسيتان هما :

ا – الأهداف الوطنية :

- المساهمة في ضمان الاستقرار النقدي والمالي .
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .
- المساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة .

ب – الأهداف المؤسسية :

المحافظة علي الاستقرار النقدي ويتم ذلك من خلال :

- المحافظة علي معدل تضخم مقبول ومستقر .
- المحافظة علي سعر صرف مستقر وضمان قابلية تحويل العملة المحلية .

[1]– إياد عبد الفتاح نسور ،المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة ،دار صفاء للنشر و التوزيع ،ط 2 ، عمان ،2015 ،ص 243 .

- إيجاد هيكل أسعار فائدة يتوافق مع حجم ومتطلبات النشاط الاقتصادي
- توفير البيئة المناسبة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار .
- المحافظة علي المستوي الأمثل من السيولة المحلية المناسبة لمتطلبات النشاط الاقتصادي
- الاحتفاظ احتياطات الدولة من العملات من العملات الأجنبية والذهب وإدارتها.

ضمان قابلية تحويل العملة المحلية وذلك من خلال ما يلي :

- تلبية احتياجات السوق المحلي من العملات الأجنبية.
- المراقبة المستمرة لأسعار صرف العملات الرئيسية الأجنبية والذهب وإدارتها.
- مراقبة أعمال الصرافين للتحقق من تقيدهم بتعليمات البنك المركزي. [1]
- المراقبة المستمرة لأسعار صرف العملات الرئيسية الأجنبية.

المحافظة علي سلامة ومنعة الجهاز المصرفي من خلال :

- التحقق من صحة أعمال وأداء مؤسسات الجهاز المصرفي وسلامة مراكزها المالية وفق تعليمات البنك المركزي المبنية علي الممارسات والمعايير الدولية .
- التحقق من التزام البنوك بتطبيق قواعد الحاكمة المؤسسية .

المحافظة علي نظام مدفوعات وطني امن ومتطور من خلال ما يلي :

- إدارة نظام التسويات الإجمالية الفورية .
- تقاص وتسوية الشيكات المصرفية الصادرة والواردة من خلال نظام المقاصة الالكتروني للشيكات .
- مكافحة غسيل الأموال والتأكد من مصادر الأموال الواردة للدولة .[2]

[1]– د– إياد عبد الفتاح نسور ،مرجع سابق ،ص 248 .

[2]– د–إياد عبد الفتاح نسور ، مرجع سابق ، ص 249 .

المطلب الثاني : وظائف البنك المركزي

يؤدي البنك المركزي الوظائف التالية :

الفرع الأول : بنك إصدار الأوراق المالية :

يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية ،إذا لا يسمح القانون لأي بنك أخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحاضر ،ويود تركيز إصدار الأوراق النقدية في جميع البلدان تقريبا بالبنوك المركزية إلي الأسباب التالية :

- لقد وجد كل بلد إن من الضروري تركيز عملية الإصدار عندما أصبحت الأوراق النقدية تمثل الشكل الرئيسي للعملة المتداولة ،وكذلك لتامين رقابة حكومية فعالة علي وسيلة ائتمان أصبحت بسبب ملاءتها عملة التداول القانوني المعلنة بموجب تشريع الدولة .

- مع تزايد استعمال نقود الودائع التي خلقتها المصارف التجارية ازدادت الحاجة إلي إيجاد نوع من الرقابة علي الائتمان من قبل بنك المركزي .

- لقد أصبح من المسلم به أيضا أن تركيز إصدار الأوراق النقدية في مصرف واحد يتمتع [1]بدعم الحكومة أعطي هذه الأوراق صفة متميزة لا تتوفر في الأوراق الصادرة عن مصارف أخري ،وقد أثبتت التجربة أن لهذه الصفة قيمة عظيمة وقت الأزمات في ظروف طارئة . حيث إن اصدار الأوراق النقدية يمكن أن يكون في ظروف معينة مصدر ربح كبير وجدت الحكومة أن من الأصلح تركيز إصدار الأوراق النقدية في مصرف واحد ضمن مشاركته في أرباحه بدلا من ترك حق الإصدار في أيدي عدد من المصارف حتى وان تم إخضاع مبالغ أوراقها النقدية في التداول إلي الضريبة .

أنظمة الإصدار : مرت أنظمة الإصدار بمراحل عديدة يمكن تلخيصها في الأشكال التالية :

- **نظام الغطاء الذهبي الكامل** : في ظل نظام الغطاء الذهبي الكامل كان يتم تغطية الأوراق النقدية برصيد ذهبي مئة بالمائة في ظل نظام السبائك الذهبية كان يحتفظ بجزء من العملة في التداول علي شكل أوراق نقدية قابلة للاستبدال بالذهب وفي هذه الحالة تصبح الأوراق النقدية أوراقا نائية عن الذهب .

[1]– د–ضياء مجيد الموسوي ،أسس علم الاقتصاد –الجزء الأول–ديوان المطبوعات الجامعية ،ط2 ،ص 30 .

● **نظام الإصدار الجزئي الوثيق** : في نظام الإصدار الجزئي الوثيق يسمح للبنك المركزي أن يصدر بالإضافة إلي الأوراق المغطاة بنسبة مئة بالمائة ذهبا ، قدرا أخر محددا من النقود بدون رصيد ذهبي إذ يتم استخدام سندات حكومية كغطاء لمقدار ثابت من الأوراق النقدية .

● **نظام الغطاء النسبي**: في ظل نظام الغطاء النسبي تحدد نسبة بين المقادير الأوراق الصادرة والرصيد المعدني، بحيث تغطي الكميات النقدية الصادرة بنسبة معينة من الذهب .

● **نظام الحد الأقصى للإصدار** : في ظل نظام الحد الأقصى للإصدار يحدد سقف لإصدار النقود الورقية دون الأخذ بعين الاعتبار حجم الرصيد الذهبي حيث لا يتم استخدام الذهب كغطاء للعملة ، وعادة ما يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة إلي مزيد من النقود .

● **نظام الإصدار الحر** : في ظل نظام الإصدار الحر يرتبط حجم الإصدار النقدي بمستوي النشاط الاقتصادي ،حيث تقوم السلطات النقدية بإصدار الكميات الضرورية اللازمة لتغطية حاجة الاقتصاد الوطني من النقود الورقية .[1]

الفرع الثاني: بنك الدولة ،وكيلها ومستشارها :

تقوم البنوك المركزية في كل الدول بوظيفة وكيل الدولة ومستشار لها في المسائل المالية ،إذ يدير البنك المركزي الحسابات المصرفية للدوائر والهيئات والمشاريع الحكومية ،ويقدم سلفا مؤقتة للحكومة بانتظار جباية الضرائب أو الاقتراض من الجمهور ،كما يقدم للحكومة سلفا غير عادية في أوقات الكساد والحرب والطوارئ ويقوم بتنفيذ المعاملات التي تتضمن شراء أو بيع العملات الأجنبية لمواجهة ما يترتب عليها من الفوائد والأعباء المالية الأخرى، وعلي البنك المركزي أن يؤمن العملات الأجنبية المطلوبة بشرائها من السوق أو بالاتفاق مع المصارف التجارية أو الصناعات التصديرية الرئيسية ،أو بمزيج من هذه الطرق كما تلجا الحكومة إلي البنك المركزي لإنجاز الخدمات المختلفة بصفته وكيل الحكومة المالي، ويعمل البنك المركزي بصورة عامة كمستشار للحكومة . [2]

[1]–د– ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ،ص 31 .

[2]–د– ضياء مجيد الموسوي ،مرجع سابق ،ص 34 .

الفرع الثالث : البنك المركزي بنك البنوك

يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال دوره في إدارة الاحتياطات البنوك التجارية باعتباره كملجأ أخير للإقراض وتسوية أرصدة المقاصة بين البنوك وقيامه بمراقبة الائتمان المصرفي للبنوك التجارية .

ا – إدارة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية :

جاءت هذه الوظيفة للبنك المركزي نتيجة عملية تربط بوظيفة البنك المركزي كبنك إصدار وكصيرفي للحكومة ،فأهمية مركز الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية لدي البنك المركزي يعود إلي :

- انه يمثل مصدر قوة للنظام المصرفي ، إذ وجودها لدي البنك المركزي يجعل الائتمان المصرفي أكثر حجما ومرونة مما لو كانت مبعثرة لدي عدة مصارف .

- أن تركيز الاحتياطات لدي البنك المركزي يؤدي إلي زيادة مرونة وسيولة النظام المصرفي ، إذ بوجود هذه الاحتياطات لدي البنك المركزي يستطيع أن يقوم باستخدامها بصورة أكثر كفاءة ولمواجهة الضغوط الموسمية والحالات الطارئة .

- إن تجميع هذه الاحتياطات لدي البنك المركزي يساعد في توفير أرصدة للبنوك التي تواجه شحه في السيولة باعتباره الملجأ الأخير للإقراض .

- أن تركيز الاحتياطات لدي البنك المركزي يساعده في التأثير علي حجم الائتمان المصرفي للبنوك التجارية من خلال قيام البنك المركزي بزيادة أو تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية المحتفظ بها لدي البنك المركزي بتغيير متطلب الاحتياطي الإلزامي. [1]

ب – الملجأ الأخير للإقراض :

ونعني بذلك قيام البنك المركزي بتقديم قروض للبنوك التجارية كونه المصدر للعملة الوطنية وتتخذ هذه القروض شكل قروض مباشرة بضمان أوراقها المالية أو من خلال إعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزة البنوك التجارية ، وإعادة الخصم هو قيام البنوك التجارية ببيع أوراقها المالية للبنك المركزي

[1]–د– هيل العجمي الجنابي النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار وائل للنشر و التوزيع ،ط 2 ،عمان ،2013 ،ص 194–195 .

بهدف الحصول علي السيولة لتدعيم مركزها النقدي لقاء سعر فائدة يفرضها البنك علي البنوك التجارية يسمي بسعر إعادة الخصم ومن الجدير بالذكر إن سعر إعادة الخصم هي أقدم من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض .

ج – تسوية أرصدة المقاصة بين البنوك :

يقوم البنك المركزي بتسوية الأرصدة الدائنة والمدينة بين البنوك التجارية ويري البعض أن المقاصة هي العملية الرئيسية في الصيرفة المركزية ،وخلال اليوم تظهر فورقات جوهرية بين مبالغ الشيكات والسحوبات المسحوبة علي أي مصرف ومقدمة للدفع من قبل مصرف آخر نيابة عن عملائها ومثل هذه الفرو قات يمكن أن تسوي بواسطة قيود مدينة ودائنة في حسابات البنوك التجارية لدي البنك المركزي وذلك من خلال غرفة المقاصة لتبادل الشيكات تحت أشراف البنك المركزي فالبنك التجاري الدائن يستلم قيمة الشيكات المسحوبة لصالحة من بنوك آخري بقيام البنك المدين بتسديد ما عليه بشيك مسحوب علي حسابه الجاري لدي البنك المركزي .

د – إدارة الائتمان المصرفي :

لقد طور البنك المركزي إما بحكم القانون أو التقاليد علاقة وثيقة مع البنوك للرقابة علي الائتمان المصرفي للبنوك التجارية لغرض تحقيق الاستقرار النقدي وذلك من خلال عدة وسائل كتحديد الحدود العليا للتسهيلات الائتمانية وتعيين مكونات السيولة التي يجب ان تحتفظ بها البنوك واستعمال الإقناع الأدبي والدعاية وإلزام البنوك بالاحتفاظ بنسبة من الودائع لديه علي شكل احتياطي إلزامي .....[1]

المطلب الثالث: استقلالية البنك المركزي :

تتعدد مفاهيم ومعايير استقلالية البنك المركزي ودرجة استقلاليته ، وله العديد من الأسباب حيث سنتطرق في هذا المطلب إلي كل من مفهوم استقلالية البنك المركزي أولا ومعايير استقلالية ثانيا وأنواع الاستقلالية ثالثا .

[1]–د–هيل عجمي الجنابي ، مرجع سابق ،ص 196 .

الفرع الأول : تعريف استقلالية البنك المركزي

- يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي المستمر ،المتمثل في تعيين نوع من قواعد السياسة النقدية يتحتم إتباعها حتى وان كانت هذه القواعد تحد من حرية البنك المركزي في التصرف عن إدارته للسياسة النقدية ،إلا أنها تضمن عدم وجود أي تدخل من السلطة السياسية وتضمن له استقلاله عنها .[1]

- حددت" بروسلاهكس " أستاذة الاقتصاد بجامعة اوكسفورد آن البنك المركزي ليس مجرد محافظ ونائب محافظ ومجموعة موظفين وإنما البنك المركزي هو مجموعة من العقول ذات المعارف العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية والتي ينظم عملها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها لتحقيق الأغراض التي وصل العالم المتقدم إلي إقرارها بأنها أغراض البنوك المركزية كونها تتمتع باستقلالية وحرية في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن السلطة التنفيذية بما لا يسمح بتسخير السياسة النقدية كأداة لتمويل العجز في الميزانية العامة ، نظرا لما قد يشكله تمويل العجز عن طريق زيادة الإصدار من تضخم .[2]

- ذكر الرئيس البندز الألماني بان استقلالية البنك المركزي تعني :

– استقلالية التعليمات والأوامر عن الحكومة والبرلمان (استقلالية مؤسسية)

– إتاحة أدوات السياسة النقدية بالكامل والحرية السياسية والاقتصادية في استخدام هذه الأدوات (استقلالية الأدوات) .

– تعيين الأشخاص المكلفين بصناعة القرار من الأعضاء الذين يستقلون في أرائهم عن أي رائ خارج البنك المركزي (استقلالية شخصية).

[1]–زينب عوض الله و أسامة محمد الفولي ،أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، بيروت ،منشورات الحلبي الحقوقية، 2003 ،ص 284 .

[2]–بن نافلة نصيرة ،تقييم السياسة النقدية في الجزائر –دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980–2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص نقود مالية و بنوك،جامعة أبي بكر بلقا يد ،2017–2018 ،ص 52–53 .

وهكذا يتضح أن الاستقلالية تعني حرية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية دون الخضوع للاعتبارات أو التدخلات السياسية من قبل الحكومة من خلال منحه حرية التصرف بشكل تام في رسم وتنفيذ سياسته النقدية ، وهي بهذا لا تعني الانفصال التام بين البنك المركزي والحكومة ، وإنما يكون هناك اتفاق وتنسيق في تحقيق أهداف السياسة النقدية بينهما .وكخلاصة لمفهوم استقلالية البنوك المركزية نقول إن " استقلالية الصيرفة المركزية مرتبطة باستقلالها في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية بما لا يسمح [1]

بتسخير السياسة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلي ارتفاع التضخم ، وترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية فبقدر ما تكون ملتصقة بهدف استقرار الأسعار بقدر ما تكون مستقلة ، وعندما يكلف بأهداف أخري فذلك يحد من استقلاليته ." فالاستقلالية إذن تعني حجم السلطة والحرية المخولة والممنوحة للبنك المركزي في رسم وتصور السياسة النقدية ، ومن ثم يتمتعون بوضع قانوني مستقل ويعملون من اجل تحقيق المصلحة العامة ، وبالتالي فنحن في حاجة إلي أشخاص لإدارة أعمال البنوك المركزية بخلاف المسؤولين عن الإنفاق العام .[2]

الفرع الثاني : معايير استقلالية البنك المركزي :

ترتيب البنوك المركزية تبعا لدرجة استقلالية كل منها يعتمد علي المعايير التالية :

- شروط تعيين وإنهاء خدمات محافظ السلطة النقدية ومجلس إدارته .
- مدي انفراد البنك المركزي في وضع السياسة النقدية وصياغتها .
- أهداف البنك المركزي والأهمية النسبية لاستقرار الأسعار بينهما
- الحدود الموضوعية علي إقراض البنك المركزي للخزينة العمومية في حين ذهب آخرين إلي اعتبار البنك المركزي مستقلا إذا ما توفر فيه ما يلاءم لدي مؤشرات قياس درجة استقلالية البنك المركزي والمتمثلة في :

– مدي طول مدة تعيين المحافظ وقابليتها للتجديد .

[1]–منصوري زين ،استقلالية البنك المركزي و أثرها على السياسة النقدية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية و تحولات الاقتصادية و واقع و تحديات ،يومي 14-15\12\2004 بجامعة شلف .

[2]–منصوري زين ،مرجع سابق ، ص .

– إمكانية إقصاء المحافظ ومدي إمكانية ممارسته لمهام أخري وماهية الجهة المخول لها إصدار الإذن بذلك .

– مدي انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية (وحده أو مع الحكومة).

– مدي مساهمة البنك المركزي في إعداد الميزانية العامة للدولة .

أهداف البنك المركزي – الوسطية (هدف وحيد /متعددة /عدم التصريح بالأهداف).

معدل إمكانية منح قروض للخزينة العمومية (حكومة) وشروط انتهاج ذلك .[1]

الفرع ثالث : أنواع الاستقلالية :

كما يتعين التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأهداف والاستقلالية في تحديد الأدوات

- **الاستقلالية في تحديد الأهداف :**

إذا كانت أهداف البنك المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني أن الاستقلالية في تحديد الأهداف ضعيفة والعكس فإذا كانت الأهداف غير محددة بدقة فتكون استقلاليته اكبر ، كما انه إذا كانت الأهداف كثيرة ومتعددة فإنها تتناقض وبالتالي تقل الاستقلالية في تحديدها ، كذلك إذا كانت مهمة البنك المركزي هي استقرار الأسعار فانه يكون أكثر استقلالية .[2]

- **الاستقلالية في تحديد الأدوات :**

لتحقيق الهدف الرئيسي للبنوك المركزية وهو المحافظة علي استقرار الأسعار والعملة ، يجب استعمال عدة أدوات للسياسة النقدية سواء المباشرة أو غير المباشرة ،فإذا كانت هذه الأدوات مفروضة علي البنك المركزي فلا تكون له استقلالية ،أما إذا كانت لديه القدرة علي اختيار الأدوات الناجعة لتحقيق أهدافه فيكون له مجال واسع من الاستقلالية .[3]

---

[1]– بن نافلة نصيرة ،مرجع سابق ،ص 52–53 .

[2]–ورقة في إطار الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي ،مداخلة الأستاذ عزوز علي حول "قياس الاستقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات المصرفية الحديثة ،ص 3 .

[3]–الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية ،ديسمبر 2004 ،جامعة الشلف ،مداخلة حول قياس استقلالية البنك المركزي و أثرها على فعالية السياسة النقدية ،الأستاذ منصوري زين ،ص ص 425–426 .

المبحث الثاني : ماهية التضخم :

يعتبر التضخم كظاهرة اقتصادية ليست حديثة النشأة ،وإنما ظاهرة تمتد إلي العصور القديمة حيث عرفت البشرية ظاهرة ارتفاع الأسعار منذ القديم، ولقد شاع مصطلح التضخم في العصر الحديث والذي يعتبر أكثر استعمالا من طرف الاقتصاديين، وفي هذا المبحث سنتطرق إلي التعريف بالتضخم واهم أسبابه وأنواعه وتأثيرات التضخم وسنتناول أهم نظريات له .

المطلب الأول : تعريف التضخم وأنواعه :

الفرع الأول: تعريف التضخم :

تعتبر طاهرة التضخم من الظاهر المتشبعة الجوانب والمتعددة الاتجاه حيث تطرقت لها الكثير من المدارس فمفهوم التضخم مهمة صعبة لان فيه الكثير من الغموض والمتناقضات ،إلا أن المفهوم المنتشر بين جل العلماء هو :الارتفاع الغير الطبيعي للأسعار ولهذا [1]

عندما يستعمل مصطلح التضخم دون الإشارة إلي ظاهرة أو حالة معينة فان المقصود به هو ارتفاع الأسعار.

- علي انه حالة ارتفاع مستوي الأسعار بصورة متواصلة مما يؤدي إلي خسارة النقود لقوتها الشرائية . [2]
- كما يعرف التضخم علي انه ارتفاع كبير ومستمر في المستوي العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود ، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض بدلا من الضرائب .[3]

الفرع الثاني : أنواع التضخم :

يضم أربعة أنواع كما يأتي :

---

[1]– طلحة محمد ،قياس اثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف– النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970–2017 ،اطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد كمي،جامعة ابي بكر بن القايد ،2018–2019 ،ص 14 .

[2]– باري سيجل، ترجمة طه عبد الله منصور ،النقود و البنوك و الاقتصاد ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ،1987 ،ص 554 .

[3]–هيل عجمي الجنابي ،مرجع سابق ،ص .

- ✓ **التضخم الدوري** : وهو التضخم الذي يرتبط بالتقلبات الاقتصادية لأسباب تتعلق بالطلب الكلي أو العرض الكلي وتنعكس تأثيراتها في ارتفاع المستوي العام للأسعار كلما قارب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل .
- ✓ **التضخم المتدرج أو الزاحف** : الذي يتصف بارتفاع بطئ في الأسعار حتى خلال فترات يكون فيها الطلب الكلي معتدلا .
- ✓ **التضخم المكبوت** : الذي يمثل حالة تمنع فيه الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط وعمليات تقنين تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار ،علي أن ذلك لا يمنع الجمهور من تجميع موجودات نقدية وسائلة كبيرة يمكن تحويلها إلي قوة شرائية فعالة في وقت لاحق .
- ✓ **التضخم المفرط** : الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير جدا وتزداد فيه سرعة تداول النقود وتتوقف فيه النقود عن العمل كمستودع للقيم ، فإذا استمر فانه يؤدي إلي انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية .[1]

المطلب الثاني : تأثيرات التضخم وأسبابه

الفرع الأول : تأثيرات التضخم :

يختلف التضخم عن البطالة بتأثيراته الكلية في المجتمع ،فالبطالة لها تأثير واضح يتمثل بالتكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة لعدم استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا أما التضخم فلا نستطيع تحديد تأثيره الاجتماعي بالوضوح الذي يمكن تحديد تأثير البطالة لان التضخم له تأثيرات سالبة علي بعض فئات المجتمع وتأثيرات موجبة علي فئات أخري في إن واحد من هم إذا المتضررون ومن هم المستفيدون

المتضررون والمستفيدون:

يتضرر من ارتفاع الأسعار عادة الفئات التالية :

- أصحاب الدخول النقدية الثابتة أي التي ترتبط بتغير الأسعار سواء كانوا من العاملين أو المتقاعدين.
- أصحاب المدخرات النقدية سواء كانت بفائدة أو بدون فائدة .

[1]–علي عبد المنعم السيد ،نزار سعدالدين العيسى ،النقود و المصارف و الاسواق المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان ،2003 ،ص ص 448–449 .

- المتعاقدون تجاريا علي تسليم بضائع في المستقبل بسعر محدد سابقا .

- المقرضون لمبالغ نقدية بسعر فائدة ثابت بموجب كمبيالات أو سندات قرض أو بأي شكل من أشكال القروض الأخرى التي لا ترتبط بتغير الأسعار.

أما المستفيدون من التضخم فهم الفئات التالية :

- أصحاب الدخول المتغيرة أي التي تتغير بتغير الأسعار كالتجار وأصحاب المهن الحرة

- المقترضون بأسعار فائدة ثابتة علي اختلاف أنواعهم

- أصحاب الثروات المادية بأشكالها المختلفة كالأراضي والعقارات والتحف.

- أصحاب المدخرات بالعملات الأجنبية الذين يستفيدون من التضخم عندما يؤثر ارتفاع الأسعار العام علي أسعار صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ، حيث يؤدي التضخم إلي انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية والذي ينعكس عادة علي أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية بانخفاض سعرها بالعملات الأجنبية .[1]

مع ذلك فان تجسد أثار التضخم في الحقيقة يعتمد إلي حد بعيد علي مدي توقع حصول التضخم مسبقا ، أي فيما إذا كان التضخم متوقعا أو غير متوقعا فإذا كان التضخم غير متوقعا فان التأثيرات التي ذكرناها أعلاه تتحقق فعلا وحصيلتها هي أن تؤدي إلي انتقال الدخل والثروة من بعض الفئات الاجتماعية إلي فئات أخري ،أي أنها تؤدي إلي إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع أما الحكم علي إعادة توزيع الدخل والثروة هذا بالعدالة أو عدمها فانه يعتمد علي مقاييس معيارية خاصة بكل مجتمع من المجتمعات فما يعتبر عادلا في مجتمع ما قد لا يعتبر كذلك في مجتمع أخر تبعا لاختلاف القيم المعيارية بينهما .[2]

الفرع الثاني : أسباب التضخم :

رغم تعدد أسباب التضخم إلا أن معظم النظريات المفسرة له تقوم علي فكرة أساسية وهي التفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي :

---

[1]–د–نزار سعد الدين العيسى ،د–ابراهيم سليمان قطف ،الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ،دار الحامد و التوزيع ،ط 1 ،عمان ،2006 ،ص 264 .

[2]–د–نزار سعد الدين العيسى ،د–ابراهيم سليمان قطف ،مرجع سابق ،ص265 .

- **نظرية التضخم جذب الطلب :**

من خلال هذه النظرية يلاحظ بان ارتفاع منحني الطلب الكلي يؤدي إلي ارتفاع الإنتاج الكلي وبنفس الوقت إلي ارتفاع المستوي العام للأسعار لان الوحدات الإنتاجية تقترب من الاستخدام الكامل لطاقتها ومواردها فلا تستطيع زيادة الكميات المنتجة إلا بأسعار اعلي وقد فسر الاقتصاديون الكلاسيكيون ارتفاع الطلب التضخمي استنادا إلي نظرية كمية النقود بزيادة كمية النقود في التداول أكثر مما يحتاج له تبادل السلع والخدمات المنتجة الى أن أزمة الكساد العالمية في الثلاثينات من لبقرن الماضي أدت إلي التشكيك في نظرية كمية النقود لعدم توافق الدلائل الإحصائية معها فاستبدلت النظرية الكينزية التي فسرت ارتفاع الطلب بزيادة الدخل والإنفاق الكليين .

- **نظرية تضخم التكاليف :**

نظرية التكاليف في التضخم هي ليست بالنظرية الجديدة ،وأول من قدم تحليلا علميا لهذه النظرية هو الاقتصادي الانكليزي الشهير جون م. كينز والذي ميز بين نوعين من ارتفاع الأجور هما :الارتفاع الذاتي والارتفاع المحفز ويؤدي الارتفاع الأول إلي زيادة وارتفاع الأسعار نتيجة لزيادة الطلب علي الأيدي العاملة أما الارتفاع الثاني فهو ناتج عن زيادة سابقة ومحفزة في الأسعار ،وهذه النظرية تفرض ضمنيا وبالضرورة ما يلي :

– هناك سيطرة احتكارية في الأسواق بحيث تتمكن الشركات المنتجة من رفع الأسعار نتيجة لارتفاع التكاليف .[1]

– أن نقابات العمال قادرة على نقل منحنى عرض العمل الى اليسار بالرغم من بقاء الطلب على وضعه السابق"، وهذا يعني رفع اجور العمال مقابل احتمال ارتفاع نسبة البطالة و انخفاض عدد العمال المستخدمين.[2]

[1]–علي عبد المنعم السيد ،مرجع سابق ،ص 451 –452 .

[2]–علي عبد المنعم السيد ،مرجع سابق ، ص 454 .

- **نظرية التضخم الهيكلي:**

تفسر هذه النظرية التضخم الذي يصيب الدول المتخلفة لأنه ينتج عن الاختلال في هيكل كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، ومن بين هذه الاختلالات اختلال الهيكل الإنتاجي، الاختلال في سوق العمل، وانخفاض مرونة عرض المنتجات الزراعية .[1]

المطلب الثالث :النظريات المفسرة لظاهرة التضخم :

الفرع الأول : النظرية النقدية الكلاسيكية :

يرجع ظهور هذه النظرية الي عهد الرومان ، وكذلك الفكر العربي حيث بين الاقتصادي العربي " تقي الدين احمد " (1461-1365) اسعار ان الزيادة في الاسعار في مصر فذلك الوقت كان سببه زيادة النقد المتداول أي وجود علاقة طردية بين ارتفاع الأسعار وزيادة النقد ، وتطورت هذه الفكرة علي يد الاقتصادي "johi bodin " الذي يفسر الارتفاع الحاد في الأسعار إلي تدفق المعادن النفيسة في فرنسا وأمريكا مرورا باسبانيا .

وفي القرن التاسع عشر شهدت انجلترا ارتفاعا في الأسعار نتيجة توقفها عن العمل بنظام الذهب، وقد رأي هنري بان ارتفاع الأسعار كان ناتجا عن الإفراط في إصدار النقود الورقية ، وفي تلك الفترة نفسها قدم الانجليزي دافيد ريكاردو نظرية الكمية في صورتها الأولية ، وقد وصل الين نفس النتائج التي توصل اليها الاقتصاديين السابقين وهو وجود علاقة طردية بين المستوي العام و كمية النقود .

إن هذه الأفكار السابقة ماهي الا بداية للنظرية الكمية في مفهومها الجديد حيث يعتبر الكلاسيكيون اول من تطرق الي ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير تغيرات المستوي العام للأسعار وعلاقتها بكمية النقود ، فيري أصحاب هذه النظرية ان التغيرات في الأسعار تكون في نفس الاتجاه الذي تتغير فيه كمية النقود وبالنسبة نفسها .[2]

مرت هذه النظرية بعدو مراحل وكان فيشر اول من صاغ معادلة رياضية عن هذه النظرية وتسمي بمعادلة التبادل والتي تحولت الي معادلة الارصدة النقدية علي ايدي علماء مدرسة كمبردج حيث تطرق فيشر إلي :

[1]-بلجبلية سمية ، اثر التضخم على عوائد الاسهم -دراسة تطبيقية للاسهم -، بورصة عمان 1996 -2006 ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،تخصص علوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،2010 ، ص138 .

[2]-طلحة محمد ،مرجع سابق ، ص 18 .

● **سرعة تداول النقود** : أضاف فيشر عنصر سرعة دوران النقود واعتبره المفهوم الأساسي لهذه النظرية حيث يمكن تعريفه بأنه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة زمنية معينة من الزمن نتيجة لعملية البيع والشراء .

● **مفهوم نظرية فيشر:** معادلة فيشر تستخدم كأداة تحليلية لشرح وتفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوي العام للأسعار وهي كالآتي :

$$MV=PQ$$

M. :كمية النقود المتداولة

V . : سرعة تداول النقود

P . : حجم المعاملات

Q:المستوي العام للاسعار.

ركز فيشر في معادلته ع فكرة إن الأشخاص يقومون بالطلب علي النقود لتحقيق عدد من المبادلات وتكون كمية النقود المطلوبة في عدد المعاملات مضروبة في المستوي العام للأسعار (Q,P) ولكن ليس هذا المقدار هو الكمية اللازمة في الاقتصاد لان كل وحدة تسمح لنا بتحقيق فرد معين من المبادلات بفضل تداولها المستمر وبالتالي يصبح لدينا كمية النقود اللازمة .

لذلك يجب علينا أن تكون مجموع المبادلات التي تمت في فترة معينة مساوية لمجموع الإنفاق النقدي خلال نفس الوقت .

● **مدرسة كمبردج** : جاءت هذه النظرية لتغطية النقص الذي تميزت به نظرية فيشر والذي يتمثل في إهمالها للطلب علي النقود حيث اعتبرت أن التغيير في كمية النقود من جانب العرض فقط وانه هو المحدد الأساسي لكمية النقود ، واعتبرت أيضا أن الطلب علي النقود ثابت ومرتبط باحتياجات الإفراد .

[1]لهذه الأسباب ادخل الكلاسيك وظيفة أخري للنقود باعتبارها وسيلة للتبادل فهي أيضا في دورها كمخزن للقيمة ، ومن هنا يخلق لدينا طلب أخر علي النقود بالنظر إلي وظيفتها الثانية وهو طلب الإفراد للأرصدة النقدية السائلة وهذا ما اسماه مارشال بالتفضيل النقدي

[1]–طلحة محمد ،مرجع سابق ، ص 19 .

التفضيل النقدي : يعتبر من أهم التعديلات التي جاءت بها نظرية كمبردج وقد عرف مارشال الطلب علي النقود علي النقود الشرائية التي يريد الإفراد الاحتفاظ بها في اي وقت وفي شكل سائل .

الفرع الثاني : النظرية الكينزية :

مع ظهور الأزمة المالية سنة 1929 وما نتج عنها من كساد للسلع وزيادة نسبة البطالة وتوقف الإنتاج حيث باتت النظرية الكلاسيكية غير صالحة في هذا الظرف قدم كينز أفكار جديدة حيث يؤكد كينز أن التغيير في المستوي العام للأسعار راجع بصفة رئيسية الي تغيرات سعر الفائدة والتفاوت بين الاستثمار والادخار حيث ان عندما يتساوى الادخار والاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساويا للسعر النقدي ، وتستقر الاسعار وتصبح ثابتة ولكن يري كينز انه ليس بالضرورة ان يكون الادخار مساويا للاستثمار من الممكن وجود فرق بينهما وهذا الاختلاف هو الذي بدوره يعيد التوازن بين الادخار والاستثمار ، وهذا ما اسماه بالطلب الكلي الفعال وهو الذي يشمل كل المبالغ من طرف جميع الوحدات الاقتصادية ، فاعتبر الكثير ان الطلب هو المحدد الرئيسي للدخل ومستوي الانتاج وحجم العمالة وبالتالي المستوي العام للأسعار ويتكون هذا الطلب علي السلع والخدمات الاستهلاكية .ونجد ان الفائدة عند كينز تلعب دورا هاما الي جانب كمية النقود في التأثير علي المستوي العام للأسعار .

الفرع الثالث : النظريات الحديثة المفسرة لظاهرة التضخم :

إن ظهور التضخم الركودي في نهاية الستينات تعتبر بمثابة انقلاب اقتصادي بالنسبة للأفكار والنظريات التي كانت سائدة في ذلك الوقت مما ادي الي بروز مدارس ونظريات جديدة تباينت وجهات نظرها ، لكن ما ميزها في مجملها اختلافها مع الفكر الكينزي ومن بين هذه النظريات :

- **مدرسة اقتصاديات جانب العرض :** لقد تضمنت هذه النظرية الاهتمام بجانب العرض عكس ما أتى به كينز الذي اهتم بالطلب الفعال في تفسيره للتضخم ، فاتت لتثبت العكس ومن بين رواد هذه المدرسة " جورج جيلدر " و"اشكي " ومن اهم الافكار التي اتت بها :[1]

ا – الرجوع الي قانون ساي واعطائه اهمية والذي ينص علي ان كل عرض يخلق طلب وان الاختلاف الكلي بين الطلب الكلي والعرض الكلي راجع الي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، حيث ان تدخل الدولة يؤدي الي تقييد حرية الافراد والمؤسسات مثل مايراه النقديين .

ب – اعتبروا ان الزيادة في الضرائب تؤدي الي ارتفاع الاسعار اضافة الي المعروض النقدي حيث ان الضرائب المرتفعة تعتبر من التكاليف ، فكلما زادت هذه التكاليف ستؤدي بالضرورة الي ارتفاع الاسعار .

[1]– طلحة محمد ،مرجع سابق ، ص 21 .

ج – **نظرية التوقعات الرشيدة :** ظهرت سنة 1916 حيث تؤيد النقديين في معظم افكارهم وجاءت معارضة للكثير حيث ان تنتقد التدخل الحكومي وتحبذ بالمقابل الحرية الاقتصادية للأفراد ، ويري اصحاب هذه النظرية علي ضرورة تحديد الحكومات لسياسات الاقتصادية المستقبلية بشكل معلوم وواضح لدي جميع الوحدات حتي يكون بإمكانها القيام بالتوقعات الرشيدة من اجل اتخاذ القرارات المناسبة، فمثلا اذا عرف وعلم الافراد بان الحكومة ستقوم بزيادة عرض النقود في المستقبل سيأخذ الافراد هذه المعلومة بعين الاعتبار في سلوكهم الاقتصادي بشكل يتناسب مع الزيادة التي ستحدث في المستوي العام للأسعار .

د – **المدرسة المؤسسية :** من اهم نظريات الفكر المعاصر ومن بين اصحاب هذه النظرية "جالبريت " "جوان " " روبنسون " "توماس " ،حيث اعطت هذه النظرية دورا كبيرا للعوامل الاجتماعية والمؤسسية في تحليلهم للتضخم ، حيث يري جالبريت ان هناك عاملين اساسيين في زيادة التضخم هما الاحتكارات والنقابات العمالية .

الاحتكارات : يقع الاحتكار نتيجة لوجود مؤسسات انتاجية ضخمة تهيمن علي السوق ، وتقوم بالسيطرة في تحديد الاسعار وبالتالي تحدد الاسعار خارج اطار العرض والطلب في السوق وتتخذ هذه المؤسسات باستخدام نوعين من الاستراجيتين لتكون الاسعار الاحتكارية استراتيجية دفاعية ،تقوم المؤسسات بهذه الاستراتيجية من اجل السيطرة والهيمنة علي السوق وابعاد كل منافس او منتج صغير عن طريقها ، وذلك بواسطة :

*تخفيض اسعار المنتجات الي مستوي يؤدي بالمنافسين الي تحقيق خسائر .

*سياسة الاغراق .

*التحكم والسيطرة علي المواد الاولية والخام .

*الدعاية والاعلام من اجل تحطيم المنافسين بخلق طلب كبير علي منتجاتها .[1]

استراتيجية هجومية: بعد ما تنتهي من الاستراتيجية الدفاعية وتثبيت مكانها في السوق تبدا بتحديد الاسعار التي تحدد لها اقصي ربح ممكن، النقابات العمالية : يري جالبريت انه كلما كانت النقابات قوية

[1]– طلحة محمد ، مرجع سابق ، ص 24–25 .

فأنها تخضع المؤسسات الي زيادة اجور العمال ، فالمستفيد من هذه الزيادات والتراكمات هي المؤسسات الاحتكارية بحصولها علي ارباح اضافية وذلك من خلال رفع الاسعار .[1]

[1]– طلحة محمد ، مرجع سابق ،ص 26 .

المبحث الثالث : سياسة استهداف التضخم :

بدأت بعض الدول تتبني سياسة نقدية حديثة مع مطلع التسعينات تتعلق أساسا باستهداف معدلات كمية أو مجالات محددة للتضخم ،تعرف بسياسة استهداف التضخم لتحل محل السياسة النقدية التقليدية في الحد من ظاهرة التضخم ، حيث سنتناول في هذا المبحث التعريف بسياسة استهداف التضخم واهم أسبابها وتطورها وشروط قيام هذه السياسة وأدواتها بالإضافة إلي تقييمها وعيوبها ومزاياها .

المطلب الأول : تعريف واسباب سياسة استهداف التضخم :

الفرع الاول : بتعريف سياسة استهداف التضخم :

هو إستراتيجية لإدارة السياسة النقدية تقوم علي أربعة عناصر :الالتزام المؤسسي باعتماد استقرار الأسعار كهدف أساسي للآلية النقدية ، مما يجعل البنك المركزي مسئولا عن انجاز الأهداف السياسة النقدية ،الإعلان العام عن مستويات التضخم المستهدف ،وتبني سياسة اتصال بالجمهور والأسواق ،اتخاذ القرارات الحاسمة من مسؤولية البنك المركزي .

كما يعرف استهداف التضخم علي انه { انه النظام النقدي الذي لا يكون له هدف وسيط وإنما يتم استهداف معدل التضخم بشكل مباشر إذ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال اتباع ثلاثة خطوات : الأولي تحديد السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق معدل التضخم المستهدف ، إما الثانية يجب أن يتنبآ البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل ،والثالثة تكمن في مقارنة المعدل المستهدف يتم إتباع سياسة نقدية انكماشية والعكس صحيح .

ويعرف أيضا بأنه : احد أساليب السياسة النقدية ، يعتمد علي استقلالية المصرف المركزي الكاملة في استخدام أدواته النقدية لتحقيق معدل التضخم المعلن كهدف وسيط بغية تحقيق استقرار الأسعار كهدف نهائي للوصول إلي معدل نمو اقتصادي مرغوب به علي المدى الطويل .[1]

[1]–كبوط عبد العزيز ،جادلي سمير ،متطلبات فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل التجارب الدولية ، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر ،المنظم من طرف جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل– كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يومي 28 –29 اكتوبر 2013 ،ص 4 .

وبإضافة بأنه : إطار عمل جيد للسياسة النقدية ، يعمل علي حل مشكلة قديمة هي التضخم عن طريق استهداف معدل التضخم كهدف وسيط عوضا عن الاستهدافات الوسيطية الاخري التي فشلت في حل هذه المشكلة ، كاستهداف سعر الصرف واستهداف المجمعات النقدية .

ويري هازيرولان : أن استهداف التضخم ليس عبارة عن أسلوب لخفض معدلات التضخم وحسب بل يعتبر كمرساة لمراقبة وضبط استقرار الأسعار في اقتصاد ما بعد فترة من تراجع معدلات التضخم .

أما توتر : فيري استهداف التضخم بأنه إعلان رسمي عن معدل التضخم للعامة ، يتجلي في نقطة معينة أو مجال محدد للتضخم ، لفترة زمنية محددة (سنة أو أكثر) مع الأخذ في الحسبان أن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية علي المدى الطويل .[1]

الفرع الثاني : أسباب تطبيق سياسة استهداف التضخم :

نجد ان من الاسباب الداعية الي تطبيق هذه السياسة في البلدان المتقدمة او النامية ما يلي : يلخص ميرلو اسباب تطبيق سياية استهداف التضخم في اربعة نقاط :

اولا – التكامل المتزايد لاسواق المنتجات والاسواق المالية علي المستوي الدولي وبالتالي يعتبر عاملا مشتركا يشرح التغيرات في اطار السياسة النقدية ، وقد قررت العديد من البلدان نظام سعر الصرف المرن بحيث انه اكثر قدرة علي تخفيف اثر الصدمات الخارجية علي اداء الاقتصاد الوطني من نظام العملة الثابت ، ومع ذلك فان الانتقال من نظام ثابت الي نظام مرن يتطلب تحديد معايير لضمان مثبت اسمي واضح للسياسة النقدية واستهداف التضخم يمكن ان يلعب هذا الدور .

ثانيا – الابتكارات في المنتجات المالية وسلوك الاسواق المالية ،ولا سيما في سياق تحرير حساب راس المال وتطوير الانظمة والاسواق المالية الحديثة تؤثر حتما علي العلاقات ما بين النشاط المالي والاقتصاد الحقيقي في هذا السياق تجمع العملات والقروض قد تفقدها موثوقيتها وفائدتها كهدف نقدي وسيط لتلبية اهداف التضخم والنمو .

ثالثا – اصبح من المقبول علي نطاق واسع ان ارتفاع معدلات التضخم يعوق النمو و والتوزيع العادل للثروة، ومن المفيد ضمان والحفاظ علي استدامة السياسة المالية لتحقيق معدلات تضخم منخفضة وكذا

[1]–توفيق عباس عبد عون و صفاء عبد الجبار علي ،تقييم سياية استهداف التضخم في البلدان المختارة ،مجلة جامعة كربلاء العلمية ،العراق ،العدد الثاني ،2011 ،ص 65 .

استقلالية وشفافية ومساءلة البنك المركزي في تعزيز و مصداقية السياسة النقدية مما ادي الي نتائج افضل فيما يخص التضخم والنمو .[1]

رابعا – ينظر الي تجربة البلدان الصناعية من حيث استهداف التضخم على نطاق واسع باعتباره نموذج جيدا للتطبيق و تشير التقديرات الى ان استهداف التضخم يعطي مصداقية للسياسية النقدية و المرونة مما يسمح لهذه البلدان بتحسين ادائها على مستوى التضخم و النمو وزيادة قدرتها على التصدي للصدمات ونجد اسباب اخرى تتمثل في :

- ارتفاع معدلات التضخم التي تؤثر سلبا في معدلات النمو الاقتصادي وفي تخفيض الموارد الاقتصادية لذا يجب تخفيض معدل التضخم و التحكم فيه كهدف اساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

- عدم استقرار العلاقة بين المتغيرات النقدية و التضخم مما يخلق مشكلة للسياسة النقدية التي تستهدف المتغيرات النقدية ،و ان عدم استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج مرضية لتحقيق تضخم منخفض، علاوة على ذلك فان سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المركزي باشارات كافية عن موقف السياسة النقدية، فإذا كانت هناك صدمات نقدية فان هذه السياسة لا تساعد على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة لكي تكون دليلا جيدا لمسائلة البنك المركزي اضلفة الى ذلك لا يساعد الاستهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية يؤدي الى زيادة فعاليتها في التأثير في استقرار معدل التضخم .

- يحدد البنك المركزي معدلا او مجالا للتضخم في فترة محددة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات (كاستهداف سعو الصرف او المتغيرات النقدية) ، و تحديد هذه المعدلات من شانه ان يضع قيودا امام البنك المركزي في ادارة السياسة النقدية مما يحقق هدف استقرار الاسعار في المدى الطويل من دون استهداف المتغيرات الاخرى .

[1]–يوسفي كريمة ،استهداف التضخم في دول المغرب العربي –دراسة قياسية –،مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص نقود مالية و البنوك ،جامعة ابي بكر بلقايد ،2017/2016،ص 78 .

المطلب الثاني : تطور سياسة استهداف التضخم وادوات تطبيقها:

الفرع الأول: تطور سياسة استهداف التضخم :

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدي العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالاستهدافات الوسط ،في المرحلة التي سبقت فترة الثمانينات حيث كان الاعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة علي قدرة البنوك المركزية علي التحكم في الاستهدافات الوسيطية وان هناك علاقة وثيقة بين هذه الأخيرة مع الأهداف النهائية ،إن انهيار نظام بروتين وودز جعل أسعار الصرف غير فعالة كاستهداف وسيط ، فظهرت المجمعات النقدية كاستهداف وسيط يمكن التحكم فيها وتعكس بصفة جيدة الهدف النهائي.

يوجد سببان لتعثر الاستهداف النقدي يتعلق الأول بين أهداف السياسة النقدية مما يخلق عدم الثقة لدي الجمهور في أولوية الأهداف المراد تحقيقها .

إما السبب الثاني فيتعلق بضعف وتغير قوة ارتباط وتأثير الاستهدافات علي الهدف النهائي للسياسة النقدية خاصة في ظروف انعدام استقرار دالة الطلب علي النقد نتيجة لابتكارات المستحدثة في الأسواق المالية وعدم إعطاء استقلالية كبيرة للبنوك المركزية هذا ما سمح بالانتقال إلي استهدافات لمعدلات ومجالات محددة للتضخم كاستهدافات وسيطية وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل هو الهدف النهائي .

نلاحظ أن الاستهداف الوسيط انتقلت منذ بداية الحرب العالمية الثانية الي بداية التسعينات من استهداف سعر الصرف إلي الاستهداف النقدي الي استهداف التضخم .

أولا : استهداف سعر الصرف : يمثل استهداف سعر الصرف نظام للسياسة النقدية يحاول من خلالها البنك المركزي تأسيس استقرار سعر الصرف عن طريق تغيرات سعر الفائدة مع تدخل مباشر في إدارة الصرف الأجنبي بما يحقق معدلات منخفضة للتضخم لا يمكنها ان تنحرف بعيدا عن معدل التضخم في البلد الذي تم ربط سعر صرفها به ، وإما السماح لسعر الصرف المثبت المتقلب في مجال معين بتدخل البنك المركزي عندما تحدث انحرافات خارج ذلك المجال .

ثانيا : استهداف المجمعات النقدية : يستند هذا النظام إلي حقيقة مفادها أن مستوي الأسعار يتأثر بنمو العرض النقدي في المدى الطويل مع ضمان معدل ملائم للمجمع النقدي المختار كاستهداف وسيط حددت معظم الدول استهدافات تخص أنواع مختلفة من المجمعات النقدية للسيطرة علي التضخم ابتدءا

من منتصف السبعينات تصبح للمجمعات النقدية استهدافات وسطية في ظل تطبيق أسعار صرف مرنة ، حتى يتمكن البنك المركزي من تحقيق الاستقرار في الأسعار يقوم بالتأثير علي نمو العرض النقدي من خلال توجيه أدواته كسعر الفائدة باعتبار ان له علاقة وثيقة بمستويات التضخم في المدى الطويل .[1]

الفرع الثاني :ادوات تطبيق سياسة استهداف التضخم:

باعتبار اسلوب استهداف التضخم هو اطار عمل لادارة السياسة النقدية فهو يسعى الى تحقيق اهدافها من خلال استخدام ادواتها .

ومن هذا المنطلق فان المصرف المركزي وفي اطار تطبيق سياسة التضخم يستخدم الادوات التي يراها مناسبة في الوقت و الظرف المناسب للوصول الى معدل تضخم مستهدف و تحقيق استقرار الاسعار على المدى الطويل .

وهذه الادوات هي :الاحتياطي القانوني –عمليات السوق المفتوحة –سياسة سعر التضخم

●**الاحتياطي القانوني:** هو النسبة التي يفرض البنك المركزي احتجازها لديه من ودائع المصارف التجارية دون مقابل .

اذا اراد المصرف المركزي اتباع سياسة نقدية انكماشية ليخفض معدل التضخم المتوقع الي المعدل المستهدف فيمكنه ان يزيد نسبة الاحتياطي القانوني ،مما يؤدي الى تراجع قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان و خلق النقود والذي بدوره يؤدي الى تراجع العرض النقدي الذي يخفض مستوى الطلب الكلي وبالتالي ينعكس ايجابا على معدل التضخم .

ويحدث العكس في حال قرر البنك المركزي اتباع سياسة توسعية لرفع معدل التضخم المتوقع الي المستوي المستهدف ،فيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني و تزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان و بالتالي زيادة مستوى الطلب الكلي في انخفاض معدل التضخم .

ويحدث العكس في حال قرر المركزي اتباع سياسة توسعية لرفع معدل التضخم المتوقع الى المستوى المستهدف .فيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني .فتزداد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان و بالتالي زيادة مستوى الطلب الكلي فانخفاض معدل التضخم المستوى العام للأسعار .

[1]–يوسفي كريمة ،مرجع سابق،ص79 .

تعتبر هذه الاداة فعالة خاصة في البلدان النامية نتيجة لغياب اسواق المال المتطورة التي تحد من استخدام عمليات السوق المفتوحة كما سنرى في الفترة التالية.

●**عمليات السوق المفتوحة** :هي عمليات البيع و الشراء للسندات الحكومية و الاوراق التجارية و المالية التي يقوم بها المصرف المركزي للتاثير على عرض النقود .

عندما يريد المركزي تخفيض حجم الكتلة النقدية المعروضة .فانه يدخل كبائع للأوراق المالية (تجارية–حكومية).فيدفع المشترون (بنوك تجارية) شبكات مسحوبة عليهم للمركزي مقابل الاوراق المباعة ،ما يخفض قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان بسبب انخفاض السيولة المتاحة لديها و بالنتيجة ينخفض حجم العرض النقدي ما يؤثر ايجابا غلى معدل التضخم.[1]

اما عندما يريد المركزي زيادة حجم الكتلة النقدية المعروضة ،فانه يدخل كمشتر للاوراق المالية الحكومية من المصارف التجارية .و يدفع قيمتها شيكات مسحوبة عليه تودع لدى المصارف التجارية ما يزيد من قدرة هذه المصارف على منح الائتمان و خلق النقود و بالتالي زيادة الكتلة النقدية المعروضة ما يؤثر سلبا على معدل التضخم.

ويتطلب تطبيق هذه الاداة وجود سوق مالية متطورة لتفعيل اثرها وليتمكن المركزي من دخول و خروج السوق بمرونة و سرعة .لذلك نراها تستخدم في البلدان المتقدمة بكثرة مع انحسار استخدامها و فعاليتها في البلدان .

●**سعر الخصم:** هو السعر الذي يفرضه المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية مقابل اعادة خصمه الاوراق المالية و التجارية .

الغرض من هذه الاداة هو السيطرة على حجم الائتمان الداخلي .من خلال التأثير غير المباشر على سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف التجارية. و الذي غالبا ما يوضع اساس سعر الخصم مضافا اليه هامش ربح.

[1]–ميس توفيق مسلم، استخدام اسلوب التضخم في الدول النامية و امكانية تطبيقه في سوريا ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، تخصص الاقتصاد و التخطيط ،جامعة تشرين ،2015، ص 44–45 .

و عليه عند رغبة المركزي بزيادة عرض النقود وتنشط الدورة الاقتصادية ورفع معدلات التضخم فانه يخفض سعر اعادة الخصم ما يخفض بدوره سعر الفائدة علي القروض الممنوحة ما يزيد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان و تنشيط الدورة الاقتصادية .

و العكس بالعكس عند رغبة البنك المركزي بتخفيض حجم الكتلة النقدية المعروضة و اتباع سياسة انكماشية و تخفيض معدلات التضخم فانه يرفع سعر اعادة الخصم ما يرفع بدوره سعر الفائدة على القروض الممنوحة فيخفض القدرة على منح الائتمان و بالتالي حجم الكتلة النقدية المعروضة ما ينعكس ايجابا على معدل التضخم .

وهذا بالإضافة للأدوات الكمية السابقة يمكن للمركزي استخدام ادوات نوعية اخرى للسيطرة على معدل التضخم و تحقيق المعدل المستهدف و من هذه الادوات ما يلي :

-التحكم بالائتمان :حيث يمكن ان تشجع المصارف التجارية بتوجيه من البنك المركزي الاستثمار بشكل عام أو في قطاع معين كالزراعة مثلا عن طريق منح الائتمان بشروط ميسرة او العكس، يمكن تضييق منح الائتمان على قطاع معين او بشكل عام عن طريق تشدد بشروط منح ائتمان كما يمكن التحكم بسعر الفائدة تبعا للجهة المقترضة سواءا بتخفيض او رفع سعر الفائدة عن المعدل السائد وفقا لما يريد البنك المركزي وذلك بهدف السيطرة على معدل التضخم .[1]

-سعر الصرف: يمكن للمصرف المركزي التدخل بسعر الصرف في السوق المحلي عن طريق عمليات السوق المفتوح من خلال احتياطي العملات الاجنبية و المتوفرة لديه فعندما يزيد سعر الصرف عن حد معين و يؤدي الى انخفاض قيمة العملة الوطنية يدخل المركزي كبائع للعملة الاجنبية فيطرح كميات في السوق تؤدي الى تخفيض سعر الصرف و بالتالي ارتفاع قيمة العملة الوطنية مرة اخرى.

أما في الحالة المعاكسة ،عندما ينخفض سعر الصرف أيضا عن حد معين يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية و تأثيرها على حركة تصدير و تنشيط الطلب الخارجي فان المركزي يدخل كمشتري للعملة الأجنبية في السوق ما يرفع سعر الصرف من جديد و يعيد التوازن الى السوق المحلية و قيمة العملة الوطنية يتم ذلك بهدف السيطرة على معدل التضخم .

[1]- ميس توفيق مسلم ،مرجع سابق ،ص 46 .

وبناءا على ما سبق يستخدم المصرف المركزي ادوات السياسية النقدية الكمية والكيفية في ظل ضبط معدلات التضخم المتوقعة وتحقيق المعدل المستهدف وفقا لسبب حياد المعدل المتوقع عن المستهدف. [1]

المطلب الثالث: شروط قيام سياسة استهداف التضخم وتقييمها :

الفرع الأول : شروط قيام سياسة استهداف التضخم

إن فعالية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدي إمكانية السلطة النقدية التحكم في معدلات التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى ، ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط :

أولا – الشروط العامة : نعني بالشروط العامة المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز الدولة المعنية حثي يمكن أن نقول أنها تستهدف التضخم ، فإذا نقص شرط من هذه الشروط في أي بلد لا نستطيع الحكم علي انه يستهدف التضخم ، حيث يحدد خمسة شروط أساسية هي:

- ✓ الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط تلتزم السلطة النقدية التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم محدد خلال فترة زمنية محدد.
- ✓ التزام مؤسساتي لاستقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام أو التعهد بتحقيق الهدف المسطر .[2]
- ✓ إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي علي العديد من المتغيرات (تتعلق بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم ، حيث يجب أن تتوفر لدي البنك المركزي آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي) .
- ✓ زيادة الشفافية حول إستراتيجية السياسة النقدية للاتصال بالجمهور والأسواق حول خطط وأهداف صانعي السياسة النقدية .
- ✓ إخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في هدف التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل .

[1]–ميس توفيق مسلم ،مرجع سابق ،ص 47 .

[2]–طيبة عبد العزيز ،سياسة استهداف التضخم كاسلوب حديث للسياسة النقدية –حالة الجزائر–،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستار ،فرع نقود و مالية ،جامعة شلف ،دفعة 2005، ص 103 .

ثانيا – الشروط الأولية لاستهداف التضخم :

تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية اكبر في تطبيقها ، علي عكس الشروط العامة فان سياسة استهداف التضخم يمكن أن تكون سياسة فعالة حتى توفر بعض الشروط حيث توجد ثلاثة شروط أولية لفعالية سياسة استهداف التضخم وهي :

استقلالية البنك المركزي : يعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي في التعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلي معدل تضخم منخفض ، ونشير ضمنيا إلي عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي ، كما يجب أن لا يكون هناك ضغط سياسي علي البنك المركزي لرفع معدلات النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل .

امتلاك هدف وحيد : ويتمثل هذا الشرط في انعدام استهدافات أخري مثل الأجور والتشغيل أو سعر الصرف تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل .

وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم :

يجب أن تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم ، لذا يجب علي السلطة النقدية أن تكون لها القدرة علي التأثير بأدواتها المتاحة بفعالية في حالة انحراف المعدل عن قيمته في المستقبل ولابد أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال متطورة للاستخدام الأنجع لتلك الأدوات لينتقل أثرها علي النشاط الاقتصادي إذا حدث انحراف عن معدل التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب .[1]

الفرع الثاني : تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم و مزاياها و عيوبها:

- **أولا: تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم :**

تعتبر مشكلة التضخم من المشاكل التي عانت منها الاقتصاديات المتقدمة والنامية علي جد سواء فهو يعبر عن الارتفاع المستمر للمستوي العام للأسعار ، ولذلك كان هدف كل سياسة نقدية هو استقرار

[1]–طيبة عبد العزيز ،مرجع سابق ،ص 103 .

الأسعار كهدف تسعي لتحقيقه دون الأهداف الاخري ولا يمكن بلوغ هذا الهدف إلا من خلال وسائل يمكن التأثير عليها بواسطة البنك المركزي المخول له إدارة السياسة النقدية داخل الاقتصاد ، إلا أن فعالية السياسة النقدية تراجعت كثيرا في العشريتين الأخيرتين من القرن الماضي التي تزامنت مع حركة شديدة لرؤوس الأموال وإتباع أنظمة سعر صرف مرنة مع هيمنة أفكار المدرسة النقدية المعاصرة والاهتمام أكثر باستقلالية البنوك المركزية حتى تتمكن من أداء أفضل لسياستها النقدية المرتكزة أساسا علي محاربة التضخم باعتباره ظاهرة نقدية بحتة .[1]

●ثانيا: مزايا و عيوب سياسة استهداف التضخم:

انتشر تطبيق استهداف التضخم على إطار واسع بين الدول النامية و الصناعية على حد سواء و لم تسجل أي حالة تراجع عن تطبيقه من قبل هذه الدول وكما لهذه السياسة مزايا عدة فلا بد من وجود بعض العيوب التي لابد من ذكرها .

1-مزايا سياسة استهداف التضخم:

يوفر تطبيق استهداف التضخم للسلطة النقدية تحقيق معدل تضخم منخفض و مستقر ما ينعكس بصورة ايجابية على النمو الاقتصادي من خلال خلق بيئة مستقرة للاستثمار .

تمنح سياسة استهداف التضخم المصرف المركزي استقلالية مطلقة في استخدام الأدوات النقدية لتحقيق الهدف ما يعزله عن الضغوط السياسية التي من شانها أن تؤدي الى ضغوط تضخمية .

كما أن الشفافية و التقارير الدورية للتضخم التي يفصح عنها المركزي للعامة تبث جوا من الثقة بين السلطة النقدية والمتعاملين مما يؤدي الى خلق الاستقرار و التوازن في السوق و بالتالي تحفيز الاستثمار و النمو من جهة و المساهمة في تحقيق أهداف التضخم من جهة أخرى.[2]

إن نشرات التنبؤ بالتضخم التي يعدها المصرف المركزي و التعديلات الدورية التي يقوم بها للوصول الى الهدف تؤدي الى تعديلات دورية و مثلى في الاقتصاد ما يمنح المركزي مرونة و قدرة على التعامل مع الطلب الكلي و صدمات العرض و هذا تفقده السياسات المستهدفة الأخرى .

---

[1] طيبة عبد العزيز ،مرجع سابق ،ص 103 .

[2] -ميس توفيق مسلم ، مرجع سابق ،ص 47 .

-عيوب سياسة استهداف التضخم :

إن حدودية الهدف في تطبيق استهداف التضخم والتركيز علي معدل التضخم وترك المتغيرات الاخري لقوي السوق يخلق مخاطرة كبري في حدوث اختلالات اقتصادية وعدم تحقيق الهدف المرجو من هذه السياسة .

تطبيق استهداف التضخم يتطلب مرونة كبيرة في سعر الصرف وهذا ما تفقده العديد من الدول خاصة الدول النامية كما من شانه أن يؤدي إلي مشكلات مالية كبري

يعتمد تطبيق استهداف التضخم علي استقلالية المصرف المركزي وحكمة إدارته في اتخاذ القرارات المناسبة عند استخدام الأدوات النقدية ، وبالتالي لا يوجد ضمانة فعلية لنجاح هذه الإدارة في تحقيق معدل التضخم المستهدف .[1]

[1]-ميس توفيق مسلم ،مرجع سابق ،ص 47 .

خاتمة الفصل الأول :

تم الوقوف في هذا الفصل علي الإطار النظري لكل من البنك المركزي واستقلاليته والتضخم بالإضافة إلي سياسة استهداف التضخم ، حيث ركزنا علي البنك المركزي كونه المفوض الوحيد المكلف بحماية قيمة العملة المحلية وتحقيق استقرار الأسعار ،ففي هذا الجزء من دراستنا تناولنا نشأة البنك المركزي واهم خصائصه وأهدافه وتطرقنا إلي أهم وظائفه (بنك إصدار ،بنك دولة ،بنك البنوك) ومن ثم درسنا قضية استقلالية البنك المركزي باعتبارها الشرط اللازم والضمانة الرئيسية بوضع وتنفيذ سياسته التنفيذية نحو تحقيق هدف استقرار الأسعار ، حيث تناولنا أهم معاييرها وأنواعها .

وباعتبار أن دراستنا ترتكز علي دور استقلالية البنك المركزي في استهداف التضخم تطرقنا إلي التضخم كونه من أكثر الظواهر المعروفة اقتصاديا والتي تطرق لها الكثير من المفكرين و العلماء الاقتصاديين وتعرفنا علي أهم مظاهره وأسبابه .

وفي الأخير قمنا بعرض سياسة استهداف التضخم فهي تعد من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز علي معدل التضخم ، حيث تعرفنا علي أهم أسبابها وشروط قيامها .

الفصل الثاني

الاطار التطبيقي : تحليل واقع سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومتطلبات تفعيلها في ظل استقلالية بنك الجزائر الفترة (مابين 2001–2018)

تمهيد :

يعد التضخم مشكلة عانت منها جميع الاقتصاديات ،ويترتب علي عدم وجود استقرار في الاسعار تذبذب حجم الناتج المحلي وضألة تعبئة المدخرات المالية وسوء توزيع الدخول والثروات ،ويتفق معظم الاقتصاديين علي ان التحول في المستوي العام للأسعار يتم متابعته من قبل البنك المركزي واتخاذ الاجراءات الضرورية للحد منه ،ومن هذا المنطلق يعد تحولا ضمنيا اذا ما عرفنا انه يمثل الانتقال من استهداف لعرض النقد بمفاهيمه المختلفة وذلك باستهداف سعر الصرف الي استهداف التضخم نفسه باستخدام ادوات السياسة المالية والنقدية نفسها ،وبذلك في بداية التسعينات اتبعت العديد من البلدان اسلوبا حديثا لإدارة السياسة النقدية بغية تحقيق الاستقرار في الاسعار عرف "بسياسة استهداف التضخم "

وسنحاول من خلال هذا الفصل اسقاط ما اكتسبناه من الدراسة النظرية علي واقع اقتصاد الجزائر ومدي فعالية هذه السياسة المنتهجة التي تهدف الي الحد من القوي التضخمية ومن اجل ما سلف ذكره فان الدراسة في هذا الفصل تكون من خلال المباحث التالية :

يتضمن المبحث الاول : متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم

ويتضمن المبحث الثاني : واقع سياسة استهداف التضخم في ظل استقلالية بنك الجزائر دراسة قياسية الفترة ما بين 2001-2018

المبحث الاول : متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر

تعد سياسة استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير اسلوب ادارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز علي معدل التضخم ،وتتمثل هذه السياسة في اعلان صريح من قبل السلطة النقدية بان هدف السياسة هو تحقيق لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة .

المطلب الاول : لمحة عن استهداف التضخم في الجزائر :

حددت المادة 55 من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الاهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث تتعدد هذه الاهداف بحسب المادة نفسها لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي ثم التشغيل الكامل فبهدف استقرار الاسعار والحفاظ علي استقرار العملة، غير ان بنك الجزائر لم يأخذ بعين لاعتبار سوي استقرار الاسعار كهدف ينص علي القانون 90-10والامر 03-11،وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر 2003كما يلي "ان الهدف الاساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ علي استقرارية الاسعار ،باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر اسعار الاستهلاك ".

ومن وراء الغموض السائد في صياغة الاثبات ،يبقي الهدف الاساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الاسعار ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر اسعار الاستهلاك ،قبل سنة 2003كان من غير الممكن الحصول علي نسبة رقمية للتضخم في حين احتوي تقرير سنة 2003استدلاليا هدفا محددا "ان الهدف الاساسي للسياسة النقدية بعبارات استقرار الاسعار علي المدي المتوسط اي نسبة التضخم تقل عن 3٪ امكن بلوغها سنة 2003...." وتجدر الاشارة ان بنك الجزائر انتهج سنة 2003 منهجا لتطبيق السياسة النقدية ،واستهداف نسبة تضخم لاتزيد عن 3٪كما ذكر اعلاه .

يبقي السؤال الذي يطرح نفسه هو :هل يمكن الحفاظ علي سقف نسبة تضخم قدرها 3٪ في الظروف الحالية للبطالة والازمة المالية العالمية وتدهور القدرة الشرائية

يبدو الرهان صعب للغاية وبالفعل شهدت سنة 2004اختراق هذا السقف ،بما ان مؤشر اسعار الاستهلاك قدرت ب 3,6٪ حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات .

ان الادارة المنسقة سنة 2008المتميزة بمخاطر تضخمية متزايدة قد سمحت لبنك الجزائر باحتواء الضوط التضخمية واتمام استراتيجية هدف التضخم بشكل ناجح (3 ٪- 4٪كمتوسط[1] سنوي) وقد سجلت سنة 2008معدل 4,4٪ ورغم الاثر الجوهري للتضخم المستورد .

ان ما يمكن استنتاجه من هذا التحليل هو ان السياسة النقدية تعتبر فعالة في تحقيق استقرار الاسعار لذا يعد هدف استقرار الاسعار الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية علي عكس السياسات الاخري .

اما اجمالا فلا يمكن ان نقول ان السياسة النقدية كانت فعالة في تحقيق كل اهدافها ،لان تمكين السياسة النقدية من تحقيق هدف واحد من شانه ان يزيد في فعاليتها وهو هدف استقرار الاسعار وبالتالي نستنتج ان فعالية السياسة النقدية تتقلص كلما تعدت الي تحقيق اهداف اخري غير هدف التحكم في التضخم وهذا خاصة اذا كانت تمر بمرحلة انتقالية .

وبخصوص قياس وتقييم استقلالية بنك الجزائر ضمن قانون النقد والقرض وابرز التعديلات الطارئة عليه فقد تطلب تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه الي اقتصاد السوق احداث اصلاح عميق في لاطار وسائل السياسة النقدية بواسطة القانون 90-10المؤرخ في 14-04 – 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي كما اشرنا سابقا اعطي استقلالية واسعة لبنك الجزائر وفي 2003تم احداث تعديل للصلاحيات العامة لبنك الجزائر بواسطة الامر رقم 03-11 حيث مست في مجملها الاستقلالية العضوية والوظيفية لبنك الجزائر وتم تكليفه بتنظيم الحركة النقدية والتوجيه والرقابة بكل الوسائل الملاءمة (بنك الجزائر 2013) اضافة الي ذلك اعطت الاحكام التشريعية الحديدة المدعمة بالامر رقم 10-04 المعدل والمتمم للامر 03-11 ،ارساء قانوني لاستقرار الاسعار كهدف صريح للسياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم ونظرا للصعوبات التي تعرض لها الاقتصاد الوطني منذ عام 2014 تم تعديل قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 11اكتوبر 2017 وذلك عبر تعديل الامر 03 -11 المتعلق بالنقد والقرض ويعد هذا التعديل الاخير تعديلا ذو طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن وقد تمت صياغة هذا القانون ضمن مادة واحدة وهي المادة 45 مكرر لايؤثر في مضمون بقية احكام قانون النقد والقرض

[1]-امينة بركات،نور الدين جليد ،مصداقية سياسة النقدية و اشكالية استهداف التضخم في الدول النامية دراسة تحليلية ،مجلة جامعة الجزائر ، العدد 01 ،الجزائر 2020 ،ص 707 .

مما انعكس ذلك عن تراجع استقلالية بنك الجزائر وهذا راجع الي احكام نص المادة 45مكرر التي منحت الخزينة حق الاقتراض من البنك المركزي وبدون حدود .[1]

المطلب الثاني :عوامل ودوافع انتهاج سياسة استهداف التضخم في الجزائر

واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطية كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين ، هما زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدل التضخم ،وقد استندت تلك السياسة علي فرضية القدرة علي التحكم بالمتغيرات الوسيطية ، وبان هناك علاقة وثيقة بين هذه المتغيرات

الوسيطية وتلك الاهداف ،ويرجع تعثر هذه السياسة الي سببين هما :

- **التناقض بين الاهداف** : حيث يخلق التناقض بين اهداف السياسة النقدية حالة من عدم اليقين لدي الجمهور وعملاء الاسواق بشان اي منها له الاولوية في التحقيق مما يؤدي الي بالتالي الي عدم الثقة في مقدرة البنك المركزي الي تحقيق اهدافه خصوصا فيما يتعلق بتخفيض معدل التضخم والتحكم فيه بالاوقات الصعبة التي تحتاج الي بناء الثقة لدي عملاء السوق .

- **تغير قوة ارتباط المتغيرات الوسيطية** : يرجع السبب الثاني لتعثر هذه السياسة الي ان هذه المتغيرات الوسيطية مثل معدل نمو القاعدة النقدية او اسعار الصرف قد تتغير قوة ارتباطها تأثيرها علي كل من معدا نمو الناتج الوطني ومعدل التضخم من وقت لأخر بالإضافة الي هذين السببين فان تبني نظام استهداف التضخم كاطار عام جديد السياسة النقدية في في العديد من الاقتصاديات خلال السنوات السابقة يعتبر دافع ومحفز قوي وان الدول التي تبنت تلك السياسة الجديدة تمكنت من تخفيض كل من معدلات التضخم وهامش الخطأ في حساب التضخم في سياستها النقدية بالإضافة الي ذلك فقد ساهم هذا في رفع مصداقية السياسة النقدية وخفض حدة التقلبات في معدل التضخم وزيادة استقراره فالأدلة الرقمية تشير الي ان نظام استهداف التضخم له اثر ايجابي علي مصداقية الدولة واداء سياستها النقدية ، كما انه يقلل معدلات التضخم المتوقعة ومن العوامل التي ساهمت في تبني هذه السياسة نذكر منها :

[1]–امينة بركات ،نور الدين جليد ،مرجع سابق ،ص708 .

– ارتفاع معدلات التضخم في الثمانينات القرن الماضي ،الامر الذي اثر علي معدلات النمو الاقتصادي وعلي تخفيض الموارد الاقتصادية وهذا استوجب تخفيض التضخم والتحكم فيه .

– ان الاعتماد علي المجمعات النقدية كاستهدافات وسيطية نتج عنها مشاكل في ظل اتساع الابتكارات المالية الي جانب عدم اتفاق حول المجمع الاكثر دلالة علي التضخم ، وقد توصلت بعض الدراسات التي اجريت علي السياسات النقدية المتبعة في عدد من الدول النامية ،الي ان هذه الدول عادة ما تقسم بين استهداف المعروض النقدي او سعر الصرف او التضخم ثم تخلي العديد منها عن استهداف سعر الصرف علي اثر ازمات العملات فاصبح الاتجاه العام هو المزج بين استهداف المعروض النقدي والتضخم .[1]

– تطرح سياسة استهداف المجمعات النقدية مشكلة المحافظ المالية للاعوان الاقتصادية نتيجة تغيرات في اسعار الفائدة القصيرة والطويلة الاجل ، مما يؤدي الي اختلاف تشكيلة المجمعات النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم حيث انخفاض اسعار الفائدة قصيرة المدي مقارنة باسعارها في المدي الطويل يساعد علي تضخيم المجمعات الواسعة بسبب الاعوان الغير ماليين سيوظفون اموالهم في شكل سندات اكثر منها في شكل ودائع لاجل .

تستهدف المجمعات النقدية ، مما نتج عنه التقليل من قيمته والتخلي عنه لصالح سياسة استهداف التضخم ،وعدم استقرار هذه العلاقة لايعطي نتائج مرضية لتحقيق تضخم منخفض

– تسعي البنوك لتحديد معدل للتضخم في فترة محددة لتجنب مشكلة تضارب الاستهدافات (سعر الصرف ،المجمعات النقدية)[2]

المطلب الثالث : متطلبات تفعيل سياسة استهداف التضخم في الجزائر :

يعتبر استهداف التضخم من القضايا التي يدور حولها نقاش واسع علي المستوي العالمي وذلك علي الرغم من مرور تسعة وعشرون عاما علي تبني أول دولة لهذا النظام (نيوزلندا) كهدف وحيد للسياسة النقدية في عام 1990 ،وقد بلغ عدد الدول التي طبقت هذا النظام بنهاية عام 2008 حوالي 25

[1]–عيسى بن ناصر، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ،العدد7 ، باتنة 2002 ،ص127 .

[2]–عيسى بن ناصر، مرجع سابق ،ص128 .

دولة وعدد كبير في أخر طريقة لتبني هذه السياسة وعلي اعتبار أن مشكلة التضخم أصبحت تهدد اقتصاديات معظم الدول وبالخصوص الاقتصاد الجزائري فان ذلك استدعي منا استخلاص شروط ومتطلبات تفعيل سياسة استهداف التضخم في ظل استقلالية بنك الجزائر وهذا ما سوف نفصل فيه فيما يلي :

1-اسقاط شروط استهداف التضخم علي الاقتصاد الجزائري :

سنحاول من خلال هذا الفرع اسقاط بعض الشروط الاولية والعامة لسياسة استهداف التضخم في الجزائر كما يلي :

● استقلالية بنك الجزائر :من خلال عرضنا السابق لدي استقلالية بنك الجزائر وقفنا علي اهم القوانين التي حكمت تأسيس بنك الجزائر في الوقت الذي ساير استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية ، حيث تبين ان لنا درجة استقلالية بنك الجزائر بموجب الامر 03-11 بلغت 0,476 وهو ما يبين ان الامر 03-11 عمل علي اعادة بعض صلاحيات بنك الجزائر ،بعدما ادي صدور 01-01 الي خفض درجة استقلالية السلطة النقدية وبصفة عامة اعطي قانون النقد والقرض والامران المعدلان له درجة استقلالية معتبرة لبنك الجزائر بالرغم من التفاوتات في درجتها [1]

● الاعلان عن معدل معين للتضخم : فحسب هذا الشرط فان التوجه نحو استهداف التضخم ابتداءا من السداسي الثاني من 2009 ادي بمجلس النقد والقرض الي تحديد هدف التضخم ب 4٪ للسنوات 2011- 2012 -2013-2014

●الهدف الاولي للسياسة النقدية هو استقرار الاسعار : بعد تعديل ماي 2009 للاجراء التنظيمي المتضمن ادوات تسيير السياسة النقدية ، ادخل التعديل القانوني في هذا المجال في اوت 2010 استقرار الاسعار كهدف اولي للسياسة النقدية للحد من التضخم مع الحفاظ علي الاهداف الكمية الأخرى كسعر الصرف والمجمعات النقدية (بنك الجزائر 2010) .

● توفر البيانات : يتعين علي البنك المركزي الذي يريد ان يتبع سياسة استهداف التضخم اصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودوريات وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير

[1]-براهيم بوكرشاوي ،جميلة بغداوي ،تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر و دورها في استهداف التضخم خلال (2001_2018)،مقال للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،المجلد 12 ،العدد 02 ،الجزائر 2020 ،ص 78 .

علي معدل التضخم كما يعتبر بنك الجزائر احسن بكثير من بنوك دول اخري حيث انه يقوم بنشر تقارير شهرية وسنوية حسب ما نصت عليه المادة 109من قانون 90-10.

- تحديد توقعات التضخم :قد عزز بنك الجزائر التوقعات ذات الاجل القصير لمعدل التضخم بواسطة نموذج من نوع اريما ويتبين ان الخصائص الاحصائية لهذا النموذج النظري المعتمد وتوزيع المعاينات المستعملة في تقرير معالم النموذج بشكل كامل ،حيث تم التاكيد من صلابة هذا النموذج من خلال الاختبارات الاحصائية فعلي سبيل المثال لم يختلف توقع متوسط التضخم النقدي لنهاية 2010 عن معدل التضخم الفعلي المحسوب من طرف الديوان الوطني للاحصائيات الا ب0,1 نقطة مئوية وبالتالي بقي متوسط التضخم السنوي في تناغم مع التوقعات علي المدي القصير .

من خلال تقييمنا لمتطلبات استهداف التضخم يمكن القول ان استهداف التضخم من الاستراتيجيات الحديثة التي حاولت ان تتبناها الجزائر لاحتواء معدل التضخم ،حيث بينت الدراسة ان معظم الشروط الاولية الاخري غير متوفرة وهذا ما حال دون التطبيق الجيد والفعال لهذه السياسة الحديثة خاصة مع ارتفاع اسعار السلع سنة 2012 ،والذي ارتفع معه معدل التضخم وكذا الانحراف بين المعدلين الفعلي والمستهدف وهذا ما شكل تحد كبير من اجل البقاء ضمن نطاق الاستهداف .

المبحث الثاني : واقع سياسة استهداف التضخم في ظل استقلالية بنك الجزائر –دراسة قياسية – الفترة ما بين 2001–2018

سوف نحاول من خلال هذا المبحث اجراء تقييم شامل لسياسة استهداف التضخم في ظل استقلالية السلطة النقدية الجزائرية والتي انتهجتها هذه الاخيرة بعد اتباعها لسياسة نقدية توسعية تزامنت مع مع بداية تطبيق البرامج التنموية الثلاثة في الفترة الممتدة من 2001–2018 من اجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في التحكم في المستوي العام للأسعار ،وبالتالي تحقيق استقرار دائم لمؤشرات الاقتصاد الكلية .

المطلب الاول : ادخال استهداف التضخم ضمن السياسة النقدية لبنك الجزائر :

تبين المادة 35 من قانون 03–11 المتعلقة بالنقد والقرض والمتمم بالأمر 10–04 هدف السياسة النقدية " ان مهمة البنك المركزي الحفاظ علي استقرار الاسعار كهدف للسياسة النقدية وتوفير الظروف الملاءمة في مجال النقد والقرض والصرف لنمو منتظم للاقتصاد الوطني مع السهر علي تحقيق الاستقرار النقدي والمالي "

كما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر فان الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ علي الاستقرار النقدي من خلال استقرار الاسعار والمقاس بمؤشر اسعار الاستهلاك ، حيث تم تحديد بمعدل تضخم اقل من 3 ٪ سنة 2003 كهدف ، في حين بلغ معدل التضخم الفعلي مقاسا بمؤشر اسعار الاستهلاك الخاص بمدينة الجزائر العاصمة 2,6 ٪ سنة 2003 مقابل معدل 1,4 ٪ سنة 2002 و 4,2 ٪ سنة 2001 .

تبين المادة اعلاه وما جاء في تقرير البنك المركزي لسنة 2003 ان السياسة النقدية في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار سوي هدف استقرار الاسعار ، يستهدف البنك معدل تضخم لا يزيد عن 3 او 4 ٪ مع ان معدل البطالة مرتفع جدا فمثلا بلغ سنة 2007 معدل 11,8٪ وهذا نتيجة تكوين سيولة نقدية مفرطة ابتداءا من سنة 2001 .

تبين المادة اعلاه وما جاء في تقرير بنك المركزي لسنة 2003 ان السياسة النقدية في الجزائر لا تأخذ بعين الاعتبار سوي هدف استقرار الاسعار ، يستهدف البنك معدل تضخم لايزيد عن 3او 4 ٪ مع

ان معدل البطالة مرتفع جدا فمثلا بلغ سنة 2007 معدل 11,8 ٪ وهذا نتيجة تكوين سيولة نقدية مفرطة ابتداءا من سنة 2001 .[1]

سنة 2004 حدد مجلس نقد والقرض علي المدي المتوسط معدل 3٪ كهدف للتضخم كما حدد معدل نمو بين 14٪ و 15٪ وكذلك بالنسبة لسنة 2005 فقد حدد علي المدي المتوسط ب 3٪ ،ومعدل نمو الكتلة النقدية م2 ما بين 15,8 ٪و16,5٪ حيث ان هذه الاهداف تعتمد علي احتمال سعر البترول ب 46,5 دولار للبرميل .

كان هدف التضخم علي المدي المتوسط سنة 2006 عند معدل 3٪ ،كما حدد معدل نمو الكتلة النقدية م2 ما بين 14,8 ٪ و15,5 ٪ اما سنة 2007 فقد حدد هدف التضخم ب3٪ ومعدل نمو الكتلة النقدية بين 17,5٪ و18,5٪ ،ابقي مجلس النقد والقرض علي نفس هدف التضخم بالنسبة لسنة 2008 وهذا لاحتمال ارتفاع معدل التضخم المستورد .

شهدت سنة 2008 ارتفاع معدل التضخم علي المستوي الدولي وخاصة في الدول الناشئة ،ولذلك فقد حدد مجلس النقد والقرض معدل تضخم مستهدف 4٪ بالنسبة لسنة 2009 .

اعيد تشكيل الاطار المؤسساتي للسياسة النقدية سنة 2010 ،اذ تم التصريح علنيا علي ان استقرار الاسعار هو الهدف الاساسي للسياسة النقدية ،كما ان بنك الجزائر وضع نموذج تنبؤ للتضخم علي المدي القصير وقد حدد مجلس النقد معدل التضخم المستهدف سنة 2010 ب4٪ بسبب زيادة الضغوطات التضخمية اما فيما يخص الهدف الوسيط للسياسة النقدية (المجمعات النقدية) وبسبب ارتفاع معدل التضخم العالمي ، فقد حدد ايضا مجلس النقد والقرض معدل نمو الكتلة النقدية ب8-9٪ .

وبحسب بنك الجزائر فان اسباب التضخم خلال العشرية 2000 -2010 ،كانت بسبب ارتفاع الاسعار المواد الزراعية المستوردة والتوسع الكبير في الكتلة النقدية ، وارتفاع اسعار الخضر والفواكه الطازجة ،كما ساهمت في احداث التضخم بالنسب علي التوالي 31٪ ، 62٪ ،7٪ .

بسبب ارتفاع معدل التضخم سنة 2010 ،استهدف مجلس النقد والقرض سنة 2011 معدل تضخم 4٪ ،اما فيما يخص معدل نمو الكتلة النقدية فقد استهدف عند المجال 13-14٪ .

[1]-العيفة لويزة ،تومي صلاح ،مجلة واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر ،مجلة جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد 24 ،ديسمبر 2018 ،ص 239 .

في اطار سياسة استهداف التضخم التي يتبعها البنك المركزي ،يحدد الهدف النقدي بمعدل التضخم المستهدف ،وقد حدد هذا الاخير من طرف مجلس النقد والقرض سنة 2012 ب4٪ وهذا نظرا لارتفاع اسعار المواد الاولية سنة 2011 ، وكأهداف وسيطية تتماشي مع معدل التضخم المستهدف حدد معدل نمو الكتلة النقدية م2 ما بين 10,5 و12٪ ومن 13,5 ٪الي 15,5 ٪ بالنسبة لمعدل نمو القروض الموجهة للاقتصاد .[1]

اما سنة 2013 فقد استهدف بنك الجزائر معدل تضخم مقدر ب4٪ ومعدل نمو كتلو نقدية عند المجال 9-11٪.

نظرا لانخفاض معدل التضخم والانكماش الحاصل في منطقة الاتحاد الاوربي حدد مجلس النقد والقرض معدل تضخم مستهدف عند 4٪ لسنة 2014 ،وكذلك بالنسبة لسنة 2015.

في اطار سياسة استهداف التضخم وتماشيا مع الامر 10-04 المؤرخ في 26اوت 2010 الذي يعطي ارساءا قانونيا لاستقرار الاسعار ، كهدف صريح للسياسة النقدية ،اصبح التنبؤ بمعدل التضخم علي المدي القصير اهمية خاصة منذ سنة 2011 لقد كان معدل التضخم المتوقع لديسمبر 2015 الذي توقعه في سبتمبر 2015 هو 4,96٪ حيث كان هذا المعدل قريبا من معدل التضخم الفعلي مقاسا بمؤشر اسعار الاستهلاك الذي بلغ 4,78٪. [2]

المطلب الثاني: دراسة قياسية في الجزائر خلال 2001-2018 :

ان الدراسة القياسية تمر بمراحل متعددة انطلاقا من الاستقرارية وصولا الى دراسة العلاقة في المدى القصير و الطويل لذا حاولنا في هذا المطلب اعطاء فكرة على كل مرحلة

الفرع الاول : استقرار السلاسل الزمنية :

ان من بين شروط اللازمة لتطبيق سياسة استهداف التضخم دراسة الاستقرارية بين المتغيرات الاقتصادية

اولا : نموذج الدراسة :

[1]-العيفة لويزة ،تومي صلاح ،مرجع سابق ،ص239 .

[2]-العيفة لويزة ،تومي صلاح ،مرجع سابق ،ص 240 .

ان الهدف من دراستنا هو دراسة العلاقة بين السياسة النقدية و سياسة استهداف التضخم لذا قمنا باختبار مجموعة من المتغيرات تتمثل في :

- نسبة نمو الناتج الداخلي الخام .

- تطور الكتلة النقدية.

- معدل التضخم .

معدل الصرف : وهو يرمز الى قيمة العملة بالدولار الامريكي [1]

وقد اعتمدنا في دراستنا على الفترة من 2001_2018 اي ما يغطي 25 مشاهدة قد تم -الحصول عليها من الموقع الالكتروني للبنك العالمي (www.donnees.banquemandiales.org)

للحصول على النتائج Eviews 8 كما تم الاعتماد على برنامج

ثانيا :اختبارات النموذج :

في هذه الاختبارات تمر بالمراحل التالية :

●دراسة استقرار السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار "ديكي فولر" :

يعتبر اختبار "ديكي فولر " الذي قدم من طرف "ديكي و فولر " سنة 1979 من اهم الاختبارات الكشف عن جذر الوحدة في السلسلة الزمنية و نوضح ذلك من خلال المعادلة التالية :

$$Yt=pyt-1 +et \ldots(1) \qquad -1\leq p\leq 1$$

يمثل الخطأ العشوائي ويختبر وجود الفرضية العدمية التي تنص على جذر الوحدة و بالتالي سكون السلسلة الزمنية عن طريق اختبار و يمكن صياغة الفرضية العدمية التي يتم اختبارها و الفرضية البديلة كما يلي :

[1]-وجدي جميلة ،السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018)،مذكرة لنيل شهادة الماجستار ،جامعة ابي بكر بلقايد ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي ،2015,2016 ، ص130.

H0:p =1 ou $\delta = 0$

H1:P <1 ou $\delta < 0$

حيث تعتبر المعادلة 1 احدى الحالات 3 التي يختبر عندها سكون السلسلة الزمنية و فيما يلي صيغ الحالات 3

القاطع و الاتجاه) $Yt=\alpha +\delta y(t-1)+\beta t+et$ (

($Yt=\alpha+\delta y(t-1) +et$ قاطع)

$Yt =\delta y(t-1)+et$ (بدون قاطع)

اذا كانت القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الجدولية نرفض الفرضية العدمية عند درجة المعنوية المختارة ونقول ان المتغير مستقر والعكس صحيح[1]

- دراسة استقرار السلاسل الزمنية باعتماد علي اختبار ديكي فيلر الموسع

اذا كانت السلسلة الزمنية مرتبطة ذاتيا الي درجة عالية من التباطئ الزمني فان اختبار "ديكي فولر" لا يعود مجديا هذا ما دفع به في سنة 1981 الى تحسين النموذج السابق مع الاحتفاظ بنفس الفرضيات السابقة العدمية و البديلة و هذا ما يسمى ب " اختبار ديكي فولر الموسع " و الافتراض ان السلسلة الزمنية تخضع لنموذج الانحدار الذاتي فان الحالات التي يتم اختبارها هي كما يلي :

بدون قاطع $\Delta xi=px(t-1)-\sum_{j=2}^{p} \emptyset j\Delta xt-(j+1)+\in t$

قاطع $\Delta xi=px(t-1)-\sum_{j=2}^{p} \emptyset j\ \Delta xt-j+1 +c +\in t$

قاطع و اتجاه $\Delta xi=px(t-1)-\sum_{j=2}^{p} \emptyset j\ \Delta x(t-j+1) +c+bt+\in t$

سنقوم بتطبيق اختبار جذر الوحدة ديكي فولر الموسع على كل متغير عند المستوى ، في حالة وجود جذر الوحدة نقوم باعادة تطبيق الاختبار عند الفرق الاول و النتائج مبينة من خلال الجدول الموالي :

[1]–وجدي جميلة ،مرجع سابق ،131 .

الجدول رقم (1):اختبار ديكي فولر – الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول		
	بدون قاطع	قاطع	قاطع و اتجاه	بدون قاطع	قاطع	قاطع و اتجاه
pib	0,4116	0,0488	0,0987	0,0000***	0,0000	0,0000
Inf	0,1663	0,5991	0,6316	0,0000***	0,0006	0,0032
M2	0,6981	0,6881	0,4009	0,0001***	0,0015	0,0064
exch	0,8532	0,0218	0,6678	0,0066*	0,0355	0,0641

المصدر : من اعداد الباحثة

رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة) عند معنوية 1٪-5٪-10٪ على التسلسل/**/*** *

كما اشرنا في السابق ان هذه الاختبارات تتم من خلال مقارنة القيمة الجدولية و القيمة المحسوبة فاذا كانت القيمة الجدولية اكبر من القيمة المحسوبة تكون السلسلة غير مستقرة و العكس صحيح كما قمنا بإدخال الفرق الاول في هذه الحالة و عليه من خلال نتائج الجدول اعلاه تعتبر جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى اما في حالة الفرق الاول فجميع[1]المتغيرات مستقرة بمعنى متكامل من الدرجة الاولى اذن لدينا احتمال وجود تكامل متزامن

●دراسة استقرار السلاسل الزمنية باعتماد على اختبار" فيلبس بيرون" 1988 يتم استخدام هذا الاختبار في حالة وجود ارتباط بين الاخطاء العشوائية او عدم تجانس تباينات الاخطاء في نموذج ديكي فولر حيث يتم اختبار بخمسة مراحل :

ا–تقدير نموذج اختبار ديكي – فولر العادي بطريقة المربعات الصغري المعممة .

ب–تقدير التباين في المدي القصير .

$$\sigma 2=\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} et2$$

ج–تقدير التباين في المدي الطويل .

$$\text{St2}=\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} et2 +2\sum_{i}^{l}(1-\frac{i}{l+1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} et\ \text{et(t–1)}$$

[1]–وجدي جميلة ،مرجع سابق ،ص 132 .

د-حساب احصائية فيلبس – بيرون

$$T\delta^{*}=\sqrt{k}\left(\frac{\delta-1}{\delta}\right)+\left(\frac{n(k-1)\delta}{\sqrt{k}}\right) \text{ Avec } K=\frac{\delta 2}{St2}$$

هـ-مقاربة الاحصائية المحسوبة مع الجدولية .

يحتفظ فيلبس – بيرون بنفس الفرضيات ديكي – فولر وديكي – فولر

$H0:\delta=0$

$H1:\delta<0$

كما ان المقارنة تكون نفسها التي قمنا بها في اختبار ديكي – فولر وديكي فولر الموسع [1]

الجدول رقم (2):اختبار فيليبس – بيرون لجذر الوحدة

المتغيرات	المستوى			الفرق الاول		
	بدون قاطع	قاطع	قاطع و اتجاه	بدون قاطع	قاطع	قاطع و اتجاه
pib	0,2374	0,0607	0,1089	****0,0000	0,0000	0,0000
inf	0,1700	0,6021	0,6 316	0,0000****	0,0004	0,0018
M2	1,6916	0,6881	0,1371	0,0001****	0,015	0,0058
exch	0,9300	0,0315	0,6725	0,0075*	0,0380	0,0739

المصدر : من اعداد الباحثة

***/**/* : رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)عند معنوية 1٪،5٪،10٪ علي التسلسل ،اذن كما نلاحظ انه من خلال اختبار فيلبس – بيرون لدينا نفس القراءة بمعني ان المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول اي متكامل من الدرجة الاولي بدرجات معنوية متفاوت

الفرع الثاني : اشعة الانحدار الذاتي واختبار التكامل المشترك

سنقوم في هذا الفرع بالقيام اولا باختبار التكامل المتزامن ثم نقوم باختبار العلاقة في المدي القصير والطويل .

[1]-وجدي جميلة ،مرجع سابق ،ص 133 .

اولا : اختبار التكامل المشترك :

اول مرحلة في هذه الطريقة تتمثل في اختبار التكامل المتزامن بين مختلف المتغيرات ، سنقوم اذا بتقدير المعادلة المذكورة سابقا بطريقة المربعات الصغري الاعتيادية ثم نختبر معاملات العلاقة الطويلة لنري ما اذا كانت مفسرة احصائيا بصفة متزامنة يعرف هذا الاختبار باسم اختبار الحدود يمكن صياغته رياضيا كالتالي :

$$H0: \beta 1 = \beta 2 = \beta 3 = \beta 4 = 0$$

$$H1: \beta 1 \neq \beta 2 \neq \beta 3 \neq \beta 4 \neq 0$$

حيث تشير الفرضية العدمية الي نفي وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لاجراء الاختبار ،نقوم باللجوء الي اختبار والد حيث نقوم بمقاربة قيمة الاحصائية المحسوبة مع قيم جدول واخرون (2001) ،فاذا كانت اكبر من قيمة الحد الاعلي فنقوم برفض الفرضية العدمية ،اذا كانت اصغر من الحد الادني فلا نستطيع رفض الفرضية العدمية ،اما اذا كانت هذه القيمة محصورة بين الحدين فلا يمكننا اعتماد نتائج الاختبار .[1]

جاءت نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (3) :نتائج اختبار الحدود

التباطؤات	LogL	LR	FPE	ALC	SC	HQ
0	−72,25381		0,012045	6,932164	7,130536	6,978895
1	−12,42981	92,45527*	0,000231*	2,948164*	3,940021	3,181816*
2	−3,072807	11,05827	0,000502	3,55073	5, 337416	3,972646
3	18,45058	17,61004	0,000502	3,049947	5,628775	3,657441

المصدر: من اعداد الباحثة

ان غياب درجة الاستقرارية في السلسلة الزمنية المستخدمة في النموذج تؤكد غياب العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ولتحقيق ذلك لا بد من توفر شرطين التاليين :

-كل المتغيرات مستقرة عند نفس المستوي .

[1]-وجدي جميلة ، مرجع سابق ، ص 135 .

-هذا المستوي يكون اكبر من (0) .

لذا سنقوم باختبار التكامل المشترك للمتغيرات في نفس الدرجة .

الجدول رقم (4) : اختبار التكامل المشترك

Hypothese nùlle	Valeùr propre	Statistiqùe de la trace	Statistiqùe de la valeùr propre maximal	prob**
None*	0,648897	50,28389	47,85613	0,290
Aù maximùm1	0,522134	26,21491	29,797907	0,1224
Aù maximùm2	0,241 320	9,231199	15,49471	0,3444
Aù maximùm3	0,117661	2,879122	3,8414166	0,0897

المصدر : من اعداد الباحثة

من الجدول اعلاه يتضح ان القيمة المحسوبة اصغر من القيمة الحرجة عند مستوي المعنوية 5٪ وبالتالي تقبل الفرضية العدمية مما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، وبالتالي لا توجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات ،وهذا ما ستتاكد منه خلال الدراسة علي المدي القصير .

ثانيا : اختبار العلاقة علي المدي القصير[1]

لاختبار العلاقة علي المدي القصير لا بد لنا من القيام بنموذج تصحيح الخطأ ، حيث يسمح هذا الاخير بقياس العلاقة القصيرة وطويلة الاجل بين المتغيرات وتظهر معادلة الدراسة والمستخرجة من البرنامج كما يلي :

الجدول رقم (5) :العلاقة في المدي القصير

	coefficient	std.Error	t.statistic	Prob
C (1)	-0,000441	0,044946	-0,009810	0,9923
C (2)	-0,676605	0,235978	-2867234	0,0107
C (3)	0,235054	0,107446	2,187660	0,0430
C (4)	8,69922	7,933976	1,117967	0,2791

[1]-وجدي جميلة ،مرجع سابق ،ص 135 .

C (5)	9,363600	7,617425	1,229234	0,2357
C (6)	−0,382439	0,532600	−0,718061	0,4825

المصدر : من اعداد الباحثة

اذ يعتبر (1) معامل تصحيح الخطأ وهو سالب لكن غير معنوي هذا ما يفسر غياب العلاقة قصيرة المدي بين المتغيرات و بالتالي لن تكون هناك علاقة في المدي الطويل .

التفسير الاقتصادي : تعتبر غياب العلاقة بين المتغيرات لان معظم المتغيرات لا تؤثر في ما عادة معدل الصرف وهذا نظرا لاعتماده علي المحروقات وبما انها تسعر بالدولار وبالتالي يكون هناك تأثير .[1]

المطلب الثالث : تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر في الفترة 2001−2018 :

ان هدف التضخم الكامن في الاطار التنظيمي الجديد للسياسة النقدية والذي وضع في اوت 2010، اصبح اساسيا وعليه تطلب استهداف التضخم علي الافاق المتوسطة الاجل تطوير وسائل ملاءمة تسمح بتعميق الاطار التحليلي ، تدهيمها لصياغة السياسة النقدية ولتطبيقها بطريقة مرنة من طرف بنك الجزائر ،اي وضع اطار مرجعي يبرز فيه الهدف المرن للتضخم اكثر فاكثر (بنك الحزائر 2013) لذلك تعتبر سنة 2010 نقطة تحول في مجال استهداف التضخم في الجزائر ،واستلزم تطبيق هذه السياسة المرور ببعض المراحل نوجزها فيما يلي :[2]

- 2011اول سنة لتطبيق استهداف التضخم الضمني علي الافاق المتوسطة الاجل .
- 2012 الاعلان عن فكرة تطبيق استهداف المرن للتضخم الذي يعتمد علي مؤشر اسعار الاستهلاك .
- ايجاد علاقة بين التضخم والمجمع النقدي م2 (خارج ودائع قطاع المحروقات).
- منذ سنة 2014 بدأت بوادر الازمة مما ساهم في ظهور بوادر تضخمية التي كانت نتيجة انخفاض اسعار المحروقات في الاسواق الدولية ، ومما عمق من هذه الازمة اكثر هو لجوء الحكومة الي اسلوب التمويل غير التقليدي نهاية سنة 2017 وهذا ما توضحه اكثر بيانات الجدول الموالي :

[1]–وجدي جميلة ،مرجع سابق ،ص 135 .

[2]–براهيم بوكرشاوي ،جميلة بغداوي ،مرجع سابق ،ص 76 .

جدول (6) : تطور معدل التضخم الفعلي والمستهدف في الجزائر خلال الفترة (2001- 2018) سنة الاساس (2001= 100)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المستوي العام للأسعار	100,0	101,40	1405,72	109,92	111,43	114,01	118,2
معدل التضخم الفعلي ٪	4,20	1,40	4,26	3,97	1,38	2,31	3,68
معدل التضخم المستهدف ٪	3	3	3	3	3	3	3
الانحراف (الفجوة)٪	1,2	-1,6	1,26	0,97	-1,62	-0,69	0,86
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المستوي العام للاسعار	123,95	131,06	136,19	142,34	155,00	160,05	164,72
معدل التضخم الفعلي ٪	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,26	2,92
معدل التضخم المستهدف ٪	4	4	4	4	4	4	4
الانحراف (الفجوة)٪	1,86	2,74	0,91	0,52	4,89	0,74-	1,08-
السنوات	2015	2016	2017	2018			
المستوي							

العام للأسعار	172,65	183,70	193,97	202,25			
معدل التضخم الفعلي ٪	4,78	6,40	5,59	4,27			
معدل التضخم المستهدف ٪	4	4	4	4			
الانحراف (الفجوة)	0,78	2,40	1,59	0,27			

المصدر: تقرير بنك الجزائر في جوان 2015صفحة 10-30

النشرة الاحصائية رقم 46 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ جوان 2019ص 29

من خلال قراءة الجدول رقم 1 نلاحظ ان السلطة النقدية في الجزائر قد حققت افضل أداء من حيث استهداف التضخم خلال السنوات 2010- 2011- 2013 ، وخفضت الانحراف في الحدود نطاق التغيير المسموح به (1 ٪) الي +0,91 ٪ ،+0,52 ٪ ، -0,74 ٪ علي التوالي ، وذلك علي الرغم من الارتفاع الذي شهدته اسعار المواد الاولية المستوردة مما ادي الي الي تزايد حدة الضغوط التضخمية اما في سنة 2008 و2009 فقد تزايد الانحراف ب 1,86 ٪ و2,74 ٪ علي التوالي، وهذا في ظل ما فرضته الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) من تباطؤ في معدلات النمو ، وتزايد جموح التضخم المستورد .

تميزت سنة 2010 بإصلاح الاطار القانوني للسياسة النقدية مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية اين تم اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي ،وقد ساهمت الادارة المنسقة للسياسة النقدية المنتهجة من طرف بنك الجزائر الي احتواء الضغوط التضخمية التي تولدت في السنوات من 2007 الي 2014 ذات الصلة بالتوسع الميزاني والتوسع النقدي المرتبط به (بنك الجزائر 2013) والي ارساء مزيد من الاستقرار النقدي علي الرغم من حدة الفائض الهيكلي للسيولة خلال السنوات 2002 الي 2014 واثير الازمة المالية الدولية والازمة الاقتصادية العالمية [1]

[1]-براهيم بوكرشاوي ،جميلة بغداوي ،مرجع سابق ،ص 77 .

منذ 2008 وكذا الزيادات الكبيرة في اجور القطاع العام دون مقابل انتاجي .

علاوة على ذلك ساهم الطابع الداخلي اساسا لتضخم اسعار المنتجات الاساسية التس حدثت في بداية 2011 في ذروة التضخم سنة 2012 والتي بلغت نسبة 8,89 ٪ مما دفع ببنك الجزائر في بداية 2013 الي ادخال اداة جديدة لاسترجاع السيولة والي رفع معدل الاحتياطات الاجبارية في شهر ماي في نفس السنة ، وهذا بهدف تحقيق ادارة السياسة النقدية ويتبني منهج استشرافي وبافعل اذا كان معدل التضخم قد تجاوز في 2012 المعدل المستهدف علي المدي المتوسط ،فان المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداءا من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض حيث اغلقت السنة بمعدل تضخم قدره 3,26 ٪ وسنة 2014 بمعدل 2,92 ٪ فقط ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في ارساء اقوي للاستقرار النقدي والمالي (بنك الجزائر 2013) بعد تراجعه المعتبر في سنتي 2013و2014 ،عاد التضخم نح الارتفاع في سنة 2015 ليبلغ المتوسط السنوي لوتيرته 4,8 ٪ وبلغ في ديسمبر 2016 معدل 6,4 ٪ ويعود ذلك الي ضعف المراقبة والتنظيم علي مستوي العديد من اسواق السلع والخدمات والتي يتميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة (بنك الجزائر 2017) ليعرف تراجعا في سنة 2017 بمعدل 5,6 ٪ و4,27 ٪في سنة 2018 ويعود ذلك الي نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية اسواق السلع والخدمات ، وبالخصوص المنتجات الفلاحية الطازجة في ظل الادارة الحذرة للسياسة النقدية (بنك الجزائر 2017) . [1]

الفرع الثاني : صعوبات التطبيق الفعال لسياسة استهداف التضخم في المستقبل

توجد عدة اسباب تمنع السلطة النقدية اذا استهدفت التضخم من تحقيقه بفعالية اكبر ، تتمثل هذه الاسباب في عدم توفر الشروط الاولية الاستهداف الي جانب وجود صعوبات اخري تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني .

[1]–براهيم بوكرشاوي ، جميلة بغداوي ،ص 77 .

تعتبر استقلالية البنك المركزي من بين الشروط الاولية لاستهداف التضخم بحيث ترتبط هذه الاستقلالية بجانب الممارسة اكثر من الجانب القانوني ، ونجد ان تجربة الجزائر حديثة نسبيا في الممارسة الميدانية الاستقلالية مقارنة بالعقود الثلاثة الماضية التي ورثتها الجزائر من [1]

تطبيق الاقتصاد الموجه مما تركت سلوكيات يصعب محوها بسرعة سواء في علاقة السلطة النقدية او في اداء النظام المصرفي او الجهاز الانتاجي .

يعد استخدام استهداف وسيط وحيد متمثل في المعدل الرقمي او مدي مستهدف الشرط الثاني من الشروط الاولية المسبقة لنجاح سياسة استهداف التضخم ، فلايمكن ان تستهدف السلطة النقدية استهدافات اسمية اخري غير هذا الاستهداف حتي لايحدث تعارض بين الاستهدافات مما يؤدي الي عدم تحقيق استقرار الاسعار في المدي الطويل ، لذا يتعين علي السلطة النقدية في الجزائر عدم استهداف سعر الصرف اذا ارادت ان تطبق بفعالية استهداف التضخم .

يعتمد الاقتصاد الجزائري علي انتاج الثروات الباطنية التي تشكل حل صادراته مما جعل الناتج الاجمالي المحلي يخضع لاسعار المحروقات في الاسواق العالمية ، حيث ان جهاز الانتاج خارج قطاع المحروقات غير مرن مما لايستطيع استيعاب الصدمات الخارجية مما يؤثر علي معدل التضخم في المستقبل ، ان عدم تطور الاسواق المالية والنقدية وعدم كفاءة النظام المصرفي له تاثير سلبي علي معدل التضخم المستهدف باعتبار ان النظام المصرفي هو الذي يقوم بخلق الائتمان داخل الاقتصاد ويقوم بتخصيص المواد المالية في القطاعات ذات المردودية ،فيترتب عن عدم اداء هذه المهام بصفة جيدة زيادة مفرطة للتوسع النقدي غير مرغوب فيه المنشاة للفجوات التضخمية .

ان نجاح سياسة استهداف التضخم مرتبطة بتقليل هذه الصعوبات باعطاء استقلالية كبيرة للسلطة النقدية في تحقيق هدف استقرار الاسعار باعتباره الهدف الوحيد والاساسي لسياسة النقدية في المدي الطويل من خلال اصدار التشريعات التي تعزز الاستقلالية من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسات

[1]–طيبة عبد العزيز ،سياسة استهداف التضخم كاسلوب حديث للسياسة النقدية –حالة الجزائر – 1994–2003، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستار ،فرع نقود ومالية ،جامعة الشلف ،دفعة 2015 ،ص185

الميدانية ، كما يعد بناء نماذج تنبؤية بمعدل التضخم وعلاقته بادوات السياسة النقدية اهم خطوة لنجاح هذا الاطار لادارة السياسة النقدية .[1]

[1]–طيبة عبد العزيز ،مرجع سابق ،ص ص 187–186 .

خاتمة الفصل الثاني :

نستنتج من هذه الدراسة ان الاقتصاد الجزائري قد عرف عدة اصلاحات علي المستوي النقدي والحقيقي ، حيث كان صدور قانون النقد والقرض بمثابة نقطة تحول اعطت دورا للسياسة النقدية التي كانت مهمشة ، تم اتباع سياسة نقدية صارمة ابتداءا من سنة 1994 نظرا لارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة ثم تغيرت اتجاهات السياسة النقدية منذ سنة 2001 حيث تميزت تلك الفترة بفرط سيولة، وعموما تعد اهداف السياسة النقدية كنماقضة مع انها اثبتت فاعلية في تحقيق استقرار الاسعار .

تمثل سياسة استهداف التضخم اطارا جديدا لإدارة السياسة النقدية وتهدف الي تحقيق استقرار الاسعار في المدي الطويل ، ولضمان تطبيق هذه السياسة بكل فاعلية يجب توفر عدة شروط ومن خلال دراستنا نستنتج ان الجزائر وككل الدول الناشئة لم توفر جميع شروط تطبيق هذه السياسة ، مع انه يمكن القول ان درجة استقلالية البنك المركزي ارتفعت بصدور قانون النقد والقرض والاوامر المعدلة له مثل الامر 03-11 والامر 10-04 ،ولنجاح تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر يجب مايلي :

- رفع درجة استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية ودرجة المساءلة الشفافية .
- القيام بإصلاحات عميقة في الجانب الاقتصادي الحقيقي وخاصة فيما يخص جانب الانتاج الذي يتميز بالجمود وعدم المرونة .
- الاهتمام والبحث في حل المشاكل المتعلقة بمصادر التضخم غير النقدية .
- اعتماد البنك الجزائري علي نموذج احصائي متطور ودقيق للتنبؤ بمعدل التضخم .
- محاولة تطوير السوق المالية الجزائرية والنقدية .

خاتمة عامة

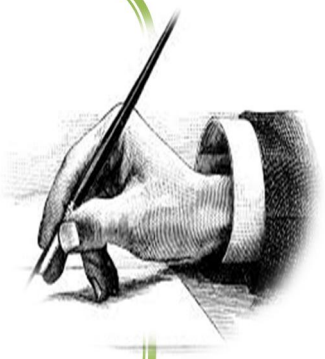

خاتمة عامة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء علي قضية اثارت جدلا كبيرا بين مدارس الفكر الاقتصادي، الا وهي قضية استقلالية البنوك المركزية والتي ترتبط بمدي حرية السلطة النقدية عن الحكومة ، كما استخلصنا في الاخير ان التضخم يعتبر المشكل الاساسي الذي تعاني منه معظم الدول ، والذي يعبر عن الارتفاع المستمر في المستوي العام للأسعار نتيجة افراط البنك المركزي في خلق الكتلة النقدية ،وعليه فالسياسة النقدية تهدف الي تحقيق الاستقرار في الاسعار باعتباره هدفها الاول كما ان الاجراءات المتبعة من قبل السياسة النقدية تهدف الي تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية وذلك من خلال استخدام مجموعة من الادوات سواء كانت كمية او كيفية ،وهذا بالرغم من ان فعاليتها تقاس بمدي استهدافها لادني معدلات منخفضة للتضخم وذلك بتطبيق كل من الشروط الواجب توافرها والمتطلبة للتضخم من بينها اعطاء استقلالية اكبر للبنك المركزي ومدي التزامه بالمصداقية والشفافية ومن هنا يمكن تحقيق استقرار في المستوي العام للأسعار ،وهو الامر الذي ادي بالبنك المركزي الي البحث وكتشاف تقنية جديدة لمواجهة هذا المشكل والتحكم فيه وهذا ما يعرف بسياسة استهداف التضخم .

ومن هذا فقد تطرقنا في الفصل الاول الي الاطار النظري لكل من البنك المركزي ونشاته واهم خصائصه وادواره والتضخم من ناحية مفهومه وأسبابه واهم تأثيراته وتناولنا استهداف التضخم من جانبه النظري من حيث تطورها والاسباب التي ادت الي تبني هذه السياسة .

اما الفصل الثاني فقد تم التطرق الي محاولة التعرف علي فعالية استهداف التضخم في الجزائر وذلك من خلال استخدام الدراسة القياسية التي كان لها نصيب من هذا البحث وذلك من خلال الفترة الممتدة من 2001-2018 .

وهناك عدة شروط لنجاح سياسة استهداف التضخم والمتمثلة اساسا في افصاح البنك المركزي .

وما نستنتجه في الاخير ان سياسة استهداف التضخم تتطلب اولا ان يكون البنك المركزي مستقلا بعيد عن قرارات السياسة المالية ،حيث صرح البنك المركزي مؤخرا عن صدور بيان الوزارة المالية وبيانه الي انه كانت عليه ضغوطات من طرف الخزينة العمومية وهذا ما يدل علي ان البنك المركزي لا يتمتع بالاستقلالية الكاملة التي من خلاله تمكنه من تحقيق سياسة استهداف التضخم ،وان تكون له الية خاصة تمكنه من التنبؤ بمعدلات التضخم لذا يجب عليه بناء قاعدة تحتوي علي كافة المعطيات التي تخص

المتغيرات والتي تمكنه من رصد معدل التضخم علي المدي البعيد بالإضافة الي تعزيزه لمبدا الشفافية والمصداقية من خلال تكثيف الاتصال بالجمهور ومختلف الاسواق لشرح مختلف اهدافه .

بالإضافة الي ان المؤشرات تشير الي عدم تمتع بنك الجزائر بالاستقلالية اللازمة لتطبيق سياسة استهداف التضخم ،ويعتبر استهداف التضخم اكثر فعالية من الاستهداف النقدي الذي يقوم علي المقاربة الغير المباشرة لمواجهة التضخم ولنجاعة هذا الاطار لابد من توافر عدة الشروط التي تحدد مدي التزام بتطبيق من عدمه ، وان السبب الذي يعود الي فشل سياسة استهداف التضخم في الجزائر هو عدم تحكمها في معدلات التضخم ،ويعود الي ان الجزائر تعتمد بشكل كبير علي الاستيراد اكثر من التصدير وهو ما يعرف بالتضخم المستورد فلو انها قامت بتدعيم جانب الصادرات لكان ذلك افضل لتبني هذه السياسة .

اولا : نتائج اختبار الفرضيات :

بعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في كلتا فصليه ، توصلنا الي نتائج خاصة بالحكم علي صحة الفرضيات التي طرحناها، فالنسبة للفرضية الاولي فان الدراسة قد اكدت صحة هذه الفرضية جملة وتفصيلا، فقد قامت العديد من الدول بتبني هذه الاستراتيجية والتي تعتبر اطارا جديدا اتبعته السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاسعار .

اما بالنسبة للفرضية الثانية فقد تم تأكيد ما جاء فيها حيث ان سياسة استهداف التضخم من اشكال السياسة النقدية ،كما ثبتت صحة الفرضية الثالثة ايضا حيث تعتبر شفافية واستقلالية البنك المركزي اهم المتطلبات لتطبيق هذه الاستراتيجية بالإضافة الي توفر بنية تحتية وتقنية متطورة واستقرار الاقتصاد الكلي، كما ان الفرضية الرابعة ايضا اثبتت صحتها فنجاد سياسة استهداف التضخم يتطلب سياسة نقدية ذات كفاءة عالية اضافة الي توافر قدر كبير من الشفافية حول السياسات الاقتصادية والنقدية وكذلك القدرة علي التنبؤ بمعدلات التضخم، لهذا نجد الدول التي لا تتوافر فيها درجات عالية من الشفافية والقدرات الفنية الجيدة صعوبة في تبني استهداف التضخم كما ان الامر يتطلب وقتا طويلا نسبيا.

ثانيا : الاستنتاجات :

على ضوء ما عرض في هذا البحث ،تم التوصل الي مجموعة من الاستنتاجات والتي نوردها علي النحو التالي :

- يتمتع البنك المركزي في الجزائر بدرجة استقلالية غير تامة حيث تؤثر التدخلات الحكومية في تعيين المحافظين وكذا تعيين ممثلي الحكومة في مجلس ادارة البنك ، علي التوجهات الصارمة في السياسة النقدية لتحقيق الانضباط في ظل ذلك تتأثر قرارات البنك بتوجهات السياسة المالية مما يجعل اثرها تلك القرارات محدودا .

- استهداف التضخم عبارة عن اطار للسياسة النقدية يمكن البنك المركزي من خلاله تحقيق انخفاض معدلات التضخم في المدي القصير ،والوصول الي المحافظة علي استقرار الاسعار في الآجال الطويلة .

- لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح يجب توفر جملة من الشروط تتمثل في توفر درجة كبيرة من الاستقلالية للبنك المركزي من الضغوط او التأثيرات للسياسة المالية ،اضف الي ذلك توفر المقدرات التحليلية والبنية التحتية للبيانات وذلك من خلال توفر النظم بديلة للسلطات من الوسائل والنماذج القياسية المتطورة لإعداد التنبؤات دقيقة للتضخم .

- لا تخلو سياسة استهداف التضخم من الانتقادات منها لا توجد ضمانات كافية بان يكون البنك المركزي ناجحا في استعمال تقديره بوضع سياسة نقدية ملائمة تستجيب لرد الصدمات المحتملة نتيجة وجود فترات تأخر زمني في عملية التنبؤ بمعدل التضخم .

ثالثا : التوصيات

بحسب ما تم التوصل اليه من استنتاجات نتقدم بمجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية وهي كالاتي :

- ضرورة تعزيز نشاط البنك المركزي وذلك من خلال اعطاءه استقلاله الفعلية لممارسة نشاطه ومسالته عن اهدافه الرسمية .

- ضرورة توفير الظروف الملاءمة لضمان فعالية اكبر لادوات السياسة النقدية لتحقيق سياسة استهداف التضخم .

- الاسراع في التوجه الي اقتصاد السوق .

- لتفعيل الية استهداف التضخم يجب ان تهدف التشريعات والقوانين الي القضاء علي التشوهات السوقية والممارسات الاحتكارية التي يعاني منها التنويع وتتعارض مع قواعد المنافسة مع ضرورة انقاذ الرقابة علي الاسعار ولاسيما السلع .

- لا بد من اعتماد تقنيات حديثة ومتطورة في مجال التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل .

- لإنجاح سياسة استهداف التضخم يبتغي توافر قدر كبير من الشفافية حول السياسات الاقتصادية خصوصا للتضخم .

رابعا : افاق الدراسة

يبقي هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات ، لذا نقترح افاق اخري لهذه الدراسة مكملة لما جاء فيها واشكاليات جديدة يمكن ان تكون محاور لبحوث مستقبلية ونوردها فيما يلي :

- دراسة سياسة استهداف التضخم في ظل التحرير المالي .

- تاثير سياسة استهداف التضخم للحد من المد التضخمي في الجزائر .

- مساهمة سياسة استهداف التضخم في معالجة مشكلة البطالة دراسة قياسية .

- اثار استرجاع السيولة علي استقلالية البنك المركزي .

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المصادر والمراجع :

اولا :الكتب المعتمدة :

1- اياد عبد الفتاح نسور ، المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،ط2 ، عمان 2015.،

2- باري سيجل ،ترجمة طه عبد الله منصور ،النقود والبنوك والاقتصاد ،دار المريخ للنشر والتوزيع ،الرياض مملكة العربية السعودية ،1987 .

3- زينب عوض الله واسامة محمد الفولي ، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ،بيروت ،منشورات الحلبي الحقوقية ،2003 .

4- عبد المنعم السيد علي ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، عمان 2004 .

5-علي عبد المنعم السيد ،نزار سعد الدين عيسي ،النقود والمصارف والاسواق المالية ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان 2003 .

6- ضياء عبد المجيد الموسوسي، اسس علم الاقتصاد ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 .

7- نزار سعد الدين العيسي ، ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان 2006 .

8- هيل عجمي الجنابي ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، ط2 ، عمان 2013 .

ثانيا : المذكرات المعتمدة :

9- الطاهر لطرش ، مكانة السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية الي اقتصاد السوق ، اطروحة دكتوراء، جامعة الجزائر ، ديسمبر 2004 .

10- بلجبلية سمية ، اثر التضخم علي عوائد الاسهم دراسة تطبيقية للاسهم ،بورصة عمان 1996-2006 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير ،جامعة قسنطينة ،.2010

11- بن نافلة نصيرة ،تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980-2014 ،مذكرة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،2017-2018

12- سعيدان عمر ،دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي –دراسة حالة بنك المركزي الجزائري – ،اطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ،جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي – ،2009 .

13- ميس توفيق مسلم ، استخدام اسلوب استهداف التضخم في الدول النامية وامكانية تطبيقه في سوريا ،مذكرة ماجستار في الاقتصاد ،جامعة تشرين ،2015 .

14- طلحة محمد ،قياس اثر التضخم علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف – النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة مابين 1970-2017 اطروحة دكتوراء في الاقتصاد الكمي ،جامعة ابي بكر بلقايد ،2018-2019 .

15- طيبة عبد العزيز ،سياسة استهداف التضخم كاسلوب حديث للسياسة النقدية حالة الجزائر 1994-2003 ،مذكرة ماجستار ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، .2005

16- وجدي جميلة ، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2018 مذكرة ماجستار في العلوم الاقتصادية ،جامعة ابي بكر بلقايد ،ورقلة ، 2016 .

17- يوسفي كريمة ، استهداف التضخم في دول المغرب العربي ،دراسة قياسية ، مذكرة دكتوراء في العلوم الاقتصادية ،جامعة ابي بكر بلقايد ، ورقلة ،2017 .

ثالثا : قائمة الملتقيات :

18- كبوط عبد العزيز ، جادلي سمير ، متطلبات فعالية سياسة استهداف التضخم في ظل التجارب الدولية ، الملتقي الوطني الثاني حول التضخم في الجزائر ، الاسباب الاثار والعلاج علي ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة المنظم من طرف جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،يومي 28 -29 اكتوبر 2013 .

19- منصوري زين ، استقلالية البنك المركزي واثرها علي السياسة النقدية ، الملتقي الوطني حول المنظومة المصرفية واقع وتحديات ،يومي 14-15 /12 / 2004 بجامعة الشلف .

20- عزوز علي ، ورقة في اطار الملتقي الدولي حول " اصلاح النظام المصرفي " مداخلة حول " قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة " .

رابعا : المقالات والمجلات :

21- امينة بركات ، نور الدين جليد ،مصداقية السياسة النقدية واشكالية استهداف التضخم في الدول النامية دراسة تحليلية ، مجلة جامعة الجزائر ،العدد 01 ،الجزائر 2020 .

22- العيفة لويزة ، تومي صلاح ، واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر ،مجلة جامعة محمد خيضر ،بسكرة ،العدد 24 ، ديسمبر 2018 .

23- توفيق عباس عبد العون وصفاء عبد الجبار علي ، تقييم سياسة استهداف التضخم في بلدان مختارة ،مجلة جامعة كربلاء العلمية ،العراق ،العدد 2 ،2011 .

24- عيسي بن ناصر ،الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر ،مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، العدد 7 ،باتنة 2002 .

25- براهيم بوكرشاوي ،جميلة بغداوي ،تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة (2001- 2018) مقال للدراسات الاجتماعية والانسانية ،المجلد 12 ،العدد 02 ،الجزائر 2002 .

الملخص:

منذ نهاية الثمانينات القرن العشرين تبين ان التأثير علي التضخم بشكل غير مباشر ، من خلال التحكم في المجاميع النقدية او سعر الصرف، لا يساعد كثيرا في تحقيق ذلك الهدف الامر الذي دفع ببعض الدول المتقدمة والدول الناشئة لاحقا الي تبني مقاربة مباشرة للسيطرة علي التضخم ، عرفت بسياسة استهداف التضخم كاطار لتحقيق الهدف النهائي من السياسة النقدية اذ تطمح هذه السياسة الي السيطرة علي التضخم والحفاظ علي معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة ، بما يسهم بتوفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية سيكون لها بالغ الاثر الايجابي علي جذب وتعزيز الاستثمارات الخاصة علي الصعيدين المحلي والاجنبي علي حد سواء بالإضافة الي ايجاد فرصة مواتية للتوظيف وبالتالي الارتقاء بمستوي المعيشة .

بناء علي ما سبق فالدراسة تهتم بإلقاء الضوء علي سياسة استهداف التضخم والمتطلبات اللازمة لتجسيدها بنجاح والرفع من مستويات الشفافية المطلوبة، بالإضافة الي التطرق لمختلف المتطلبات اللازمة التي يجب علي الجزائر تطبيقها لتبني هذه الاستراتيجية .

الحمد لله